مقاربة الحياة السياسية في لبنان والعراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٤

" دراسة تاريخية "

أ.م. د بشار حسن يوسف

جامعة الموصل / كلية التربية الاساسية

ملخص البحث

شهدت الحياة السياسية في لبنان والعراق بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠١٤ تطورات عدة القت بضلالها على البلدين ، وجاءت كمحصلة للواقع الديمغرافي والديني والطائفي فضلاً عن تحديات البلدين الداخلية وما رافقها من أحداث وازمات وتطورات خارجية لاسيما التدخل الدولي والاقليمي والعربي في البلدين ، وقد انعكست تلك التطورات سلباً على الحياة السياسية للبلدين ما أثر على مسيرتهما وامكانية تطورهما واستقرارهما ، ومن هنا جاء أهمية البحث في دراسة اوجه المقاربة والتشابه بين الواقعين اللبناني والعراقي والتطورات والتدخلات الدولية التي شهدتها البلدين من خلال اعتماد المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي .

المقدمة

مرت الحياة السياسية في لبنان والعراق بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠١٤ بأحداث أثرت على البلدين وكانت محصلة للواقع الديمغرافي والديني والطائفي فضلاً عن تحديات البلدين الداخلية وما رافقها من تطورات وتحديات خارجية متمثلة بالتدخل الدولي والاقليمي في البلدين ، وتقاربت لبنان والعراق في مجالات عدة كان أهمها التنوع الاجتماعي والديني والطائفي والتعددية السياسية والحزبية وما أفرزتها من ولاءات وتدخلات خارجية انعكست سلباً على الحياة السياسية للبلدين ما أثر على مسيرتهما وامكانية تطورهما واستقرارهما .

وتأتي أهمية البحث في دراسة أوجه المقاربة بين الحياة السياسية في لبنان والعراق وبيان أهم التحديات التي واجهتهما .

أقتضى البحث تقسيمه على تمهيد وثلاثة مباحث تناول التمهيد نظرة في التطورات السياسية في لبنان والعراق قبل عام ٢٠٠٣ وخصص المبحث الأول لبيان أوجه التشابه بين الواقع اللبناني والعراقي أما الثاني فقد تطرق الى التحديات الداخلية في لبنان والعراق ٢٠٠٣– ٢٠١٤ وتصدى الثالث لبيان التدخلات الخارجية في لبنان والعراق .

وخرج البحث بجملة من النتائج أهمها ان هناك تقارباً واضحاً في الواقع الديمغرافي والاجتماعي والسياسي اللبناني والعراقي فضلاً عن إن التحديات التي مرت بها الحياة السياسية في البلدين تكاد تكون متقاربة سواء على الصعيدين الداخلي والخارجي .

تمهيد

نظرة في التطورات السياسية في لبنان والعراق قبل عام ٢٠٠٣

خضعت لبنان تحت الاحتلال الفرنسي بموجب مؤتمر سان ريمو في ٢٨ نيسان عام ١٩٢٠ وأصبحت رسميا تحت الانتداب الفرنسي في ١ أيلول عام ١٩٢٠ وحينها أعلنت فرنسا دولة لبنان الكبير التي بقيت تحت احتلالها [١]، وتحولت الى جمهورية بعد صياغة الدستور الأول في ٢٣ ايار عام ١٩٢٦ [٢] ، وبعد مفاوضات عدة مع فرنسا أستمرت قرابة عقدين حصلت لبنان على استقلالها الجزئي عام ١٩٤٣ [٣] ، وكانت منذ نشأتها دولة ضعيفة تفتقر الى مقومات الدولة التي تمكنها من التطور لتكون قوية وظلت تعاني حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب الواقع الطائفي والتعددية السياسية والتحديات التي واجهتها [٤] .

فقد احتوت لبنان على مجموعة من الأديان والطوائف وكانت لها خصوصية انعكست على الميثاق الوطني اللبناني الذي وضع عام ١٩٤٣ إذ فضل الزعماء الطائفيون والسياسيون من خلاله الحكم عبر ائتلاف واسع بحيث يكون رئيس الجمهورية " مسيحي ماروني " ورئيس الوزراء "مسلم سني " ورئيس مجلس النواب " مسلم شيعي " [٥] .

وهناك من يرى إن الميثاق الوطني الذي اعلنه رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح [٦] عام ١٩٤٣ جاء ليكرس الطائفية ويعترف بها ضمنياً ، وكرس علاقات الطوائف ضمن حدود مصلحية وحزبية بدلاً من الخطوط الوطنية الجامعة [٧] ، حتى أصبح التقسيم الطائفي في الدستور والميثاق اللبناني أساس مشاكل لبنان وكانت بمباركة الاستعمار الفرنسي [٨] .

وفي الوقت نفسه شهدت لبنان ظهور العديد من الأحزاب السياسية وجاء ذلك بموجب الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ الذي نص في المادة ١٣ على حرية إبداء الرأي وتأليف الجمعيات ضمن دائرة القانون [٩] وكان ذلك إقراراً مبدئيا في الحق السياسي الذي يضمن تشكيل الأحزاب ، وقد تطورت الحياة الحزبية حتى بلغ عددها قرابة الأربعون حزباً [١٠] مثلت جميع الاتجاهات الفكرية والطائفية والايديولوجية [١١] .

ونتيجة لعمق التناقضات الداخلية على الساحة اللبنانية وعدم حسمها بطريقة وطنية فعالة والتباين الواضح بين التغيرات الديموغرافية والطائفية والحزبية ، شهد لبنان العديد من الانتفاضات والثورات سيما عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٨ وصولاً الى الحرب الأهلية الدموية التي بدأت شرارتها في ١٣ نيسان عام ١٩٧٥ واستمرت حتى اتفاقية الطائف في ٣٠ أيلول عام ١٩٨٩ [١٢].

كما شهدت الساحة السياسية اللبنانية ظاهرة الاغتيالات التي عدت إحدى المظاهر السلبية في لبنان ، إذ شهدت منذ النصف الثاني من القرن العشرين سلسة من استهداف الرؤساء والقادة بدأ من اغتيال رئيس الوزراء رياض الصلح عام ١٩٥١ واغتيال رئيس الحركة الوطنية كمال جنبلاط [١٣] عام ١٩٧٧ واغتيال الرئيس بشير الجميل عام ١٩٨٢ واغتيال الرئيس رشيد كرامي سنة ١٩٨٧ وغيرهم من زعماء الأحزاب الوطنية [١٤].

وأثناء الحرب الأهلية أصبحت لبنان بسبب موقعها الجغرافي فريسة لوقوعها بين سوريا وإسرائيل اللتان تعدان الأقوى منها عسكريا إذ جاء تنافسهما على الأراضي اللبنانية [١٥] . فكانت سوريا في عقد السبعينيات من القرن العشرين تنظر الى لبنان بأنها الدولة الوحيدة الذي يتيح لها التوسع بسبب حدودها المشتركة وخشيتها من استغلالها من القوى المعادية لتقويض النظام السوري لعدائها المستمر مع إسرائيل ، وما لبثت أن قامت بالتدخل العسكري في لبنان عام ١٩٧٦ لحماية المليشيات المسيحية والحيلولة دون اندحارها على يد القوات الفلسطينية اللبنانية المتحالفة في الحرب الأهلية واحتلت على ضوء ذلك ثلثي الأراضي اللبنانية إذ استمرت في تواجدها داخل الاراضي اللبنانية قرابة ثلاثة عقود أثرت فيها على الحياة السياسية [١٦] .

كما شهدت لبنان تدهورا في حياتها السياسية على أثر تدخل القوات الإسرائيلية فيها عام ١٩٧٨ واحتلالها جزءا من الأراضي اللبنانية عام ١٩٨٢ ، إذ قامت بتدمير البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدعوى من قائد القوات اللبنانية بشير الجميل [١٧] ، الذي دعمت انتخابه رئيسا للجمهورية وظلت قوات الاحتلال في لبنان حتى غادرت عام ٢٠٠٠ تحت ضغط المقاومة اللبنانية [١٨].

أما العراق فلم يكن بأفضل حال من لبنان ، فكان خاضعاً للاحتلال البريطاني وخضع للانتداب البريطاني في ٢٥ نيسان عام ١٩٢٠ [١٩] ، وبدأ تأسيسه عام ١٩٢١ في ظل المشروع الاستعماري البريطاني والمستند الى سياسة " فرق تسد " إذ لم يتسنَ له التأسيس على أسس وطنية وانما أرتكز على البنى والجماعات ما دون الوطنية سيما بالعودة الى الجماعات الأولية التقليدية القبلية والدينية والطائفية من أجل الادعاء بشرعية النشأة والوجود ، فقد أتسم العهد الملكي بتداول السلطة بين نخب محددة تمثل بالضباط الشريفيين وتوزيع المكاسب عليهم وعلى شبكة من التحالفات من رؤساء العشائر والأغوات والاقطاعيين والتجار التي أفرزت بدورها شريحة سياسية واقتصادية منفصلة عن علاقاتها وروابطها مع المجتمع [٢٠].

وقد شهد العراق في العهد الملكي ظهور العديد من الأحزاب السياسية العلنية منها والسرية[٢١] التي مارست أدوراً شتى في الحياة السياسية سيما في البرلمان العراقي وكان لها مواقفاً معارضة ومؤيدة للقرارات الحكومية التي كانت تتخذها الحكومات المتعاقبة في العراق [٢٢].

ونتيجة للممارسات التي اتُخذت في العهد الملكي شهدت الحياة السياسية صراعاً على السلطة بين القوى التي كانت تتحكم بالتوجهات السياسية للدولة وبين القوى الناشئة حول الدور الذي يمكن ان تؤديه تنظيماتها

السياسية في صياغة السياسة الداخلية والخارجية المثلى للدولة العراقية [٢٣]. وأفرزت تلك الصراعات الكثير من الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية كان أبرزها انتفاضات الشغيلة والمظاهرات والاحتجاج الموجهة ضد الاستعمار البريطاني[٢٤]، فضلاً عن الأزمات التي شهدها العراق بسبب الانتفاضات والثورات الشعبية سيما ثورة عام ١٩٢٠[٢٥] وثورة ١٩٤١ ووثبة كانون عام ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦ [٢٦] . والتي تمخضت نتائجها عن تشكيل أربع عشرة حكومة وتغيير الوزارات في العراق في فترة الانتداب البريطاني[٢٧].

وقد أفضى السخط العام والعميق الذي ظهر عند الضباط والساسة والمدنيين تجاه السياسية البريطانية إزاء العراقيين الى وقوع انقلاب عسكري على النظام الملكي عام ١٩٥٨، إذ قام عبد الكريم قاسم بالانقلاب وأعلن إسقاط الملكية في العراق واعلان النظام الجمهوري أطلق عليه ثورة ١٤ تموز[٢٨] .

وشهد العراق انقلاباً ضد عبد الكريم قاسم في ٨ شباط عام ١٩٦٣ وأنهى حكمه بتشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي وضع عبد السلام محمد عارف رئيسا للجمهورية وأحمد حسن البكر رئيسا للوزراء [٢٩] ، وتلت ذلك ثورة ١٧ تموز عام ١٩٦٨ ليتم أرساء النظام السياسي على دعائم دولة الحزب الواحد والذي ركزت السلطة تدريجيا بيد رجل واحد وحزب واحد أذ شهد العراق في عهدها حرباً مع ايران أستمرت من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨ [٣٠] ، كما شهد حرب الخليج الثانية على اثر اجتياحه للكويت في ٢ اب عام ١٩٩٠ الذي تمثل بحرب التحالف الامريكي الدولي عام ١٩٩١ وفرض الحصار الاقتصادي على العراق الذي دام حتى عام ٢٠٠٣. [٣١]

وهناك من يرى ان الحياة السياسية في العراق شهدت على مدى الاعوام التي تلت سقوط الملكية ظاهرة الاتجاه الى حكم القوة وتغلب الشمولية على الشرعية ، واستمرت حتى عام ٢٠٠٣ عندما اتجهت إدارة الولايات المتحدة ومعها حلفاؤها الى اسقاط نظام الحكم في العراق ، لتبدأ الحياة السياسية المتمثلة بالديمقراطية والتعددية المؤطرة بالأزمات المستمرة [٣٢] .

ومن هنا يمكن القول ان الحياة السياسية في لبنان والعراق كانت متقاربة من حيث عدم الاستقرار الذي بدأ بالاحتلالين الفرنسي والبريطاني ومن ثم انتدابهما وصراع البلدين مع المحتلين للحصول على الاستقلال وظهور الأحزاب السياسية وكثرة الثورات والانتفاضات والازمات التي شهدها البلدين .

المبحث الأول / أوجه التشابه بين الواقع اللبناني والعراقي

اتسم الواقع اللبناني والعراقي تاريخيا بالتشابه في مجالات عدة ، فقد تقارب واقع البلدين في الجانب الاجتماعي والديني والطائفي فضلاً عن تقاربهما في الواقع السياسي .

أولاً – الواقع الاجتماعي .

بلغ عدد سكان لبنان حسب تقديرات الامم المتحدة عام ٢٠٠٣ نحو ٤,٥٦٠,٨١ مليون نسمة ، إذ يعد الإحصاء السكاني داخل لبنان من الأمور السياسية المهمة وفي غاية الحساسية بسبب الانقسامات الاجتماعية داخل لبنان ، ويتكون من مجموعة بنى تقليدية وأخرى حديثة متداخلة ساهمت في دفع المواطن الى أن يكون ولائها للقبيلة أو الطائفة بدلاً من الدولة الأمر الذي أدى الى ضعف الروح الوطنية للمواطن اللبناني [٣٣].

ويتكون المجتمع اللبناني من العرب الذين يشكلون الغالبية فضلاً عن الأقليات العرقية المتمثلة بالأكراد والتركمان ، وأمتاز المجتمع اللبناني بالانتماء الى المكون ومدى التأثير المتبادل بين الرموز المرتبطة بالعوائل العريقة سياسياً سيما عائلة أرسلان والشهاب والحريري والجميل وجنبلاط وغيرها ، وكانت تركيبة الخارطة الاجتماعية مبنية على اتفاقات عديدة بين هذه المكونات سيما في تشكيل دولة لبنان ومروراً بالانتخابات النيابية والحرب الأهلية ووصولاً الى اتفاق الطائف والدوحة وقانون الانتخاب الذي اقره البرلمان عام ٢٠٠٨ [٣٤].

وكان المجتمع اللبناني أسيراً للأحداث الطائفية والتدخلات الخارجية التي شهدتها لبنان حتى نهاية الحرب الأهلية ، والتي استمرت بعد الحرب على الرغم من انتهاج النموذج التوافقي في الحكم بين الطوائف اللبنانية ، وأثرت سلباً على المجتمع من خلال حالات الهجرة التي أصبحت ظاهرة مستمرة في لبنان بسبب حالة الا أمن الذي أظهر بشكل كبير عجز النظام السياسي عن حماية المواطن اللبناني وفرض سيادة الدولة على الأراضي اللبنانية [٣٥] .

والجدير بالذكر إن الحياة السياسية في لبنان شهدت العديد من الحوادث التي أثرت على النسيج الاجتماعي فكان أبرزها تداعيات العدوان الاسرائيلي على الشعب اللبناني عام ٢٠٠٦ وحربها التي دامت ٣٣ يوما التي أدت الى هروب مئات الآلاف من اللبنانيين من منازلهم ، فقد نزح مليون شخص من مدنهم في الجنوب وقراهم ومزارعهم الذين أخذوا يتدفقون الى المناطق الشمالية أملاً في الحصول على مأوى وبعد الاتفاق على وقف إطلاق النار عاد حوالي ٩٠ بالمئة من النازحين الى مناطقهم الاصلية [٣٦].

كما كان الاقتتال بين جماعة فتح الاسلام والجيش اللبناني عام ٢٠٠٧ سببا في نزوح نحو ٢٧٠٠٠ الف فلسطيني من مخيم نهر البارد فضلاً عن اللبنانيين في المناطق المجاورة ، إذ نزح نحو ٣١٠٠ اسرة تعيش بجوار المخيم الى مناطق داخلية ، كما أدت المناوشات المسلحة التي اندلعت عام ٢٠٠٨ الى نزوح نحو ٦٠٠٠ أسرة بشكل موقت بين سنة وعلويين ولجأت العائلات السنية الى المدارس الحكومية للاحتماء بها في حين لجأت العائلات العلوية الى المناطق الشمالية وبالضبط الى منطقة عكار ومنهم من عبر الحدود باتجاه سوريا [٣٧].

أما العراق الذي بلغ عدد سكانه حسب تقديرات الجهاز المركزي للتخطيط والاحصاء لعام ٢٠٠٣ نحو ٢٦,٣٤٠,٠٠٠ نسمة [٣٨] ، رغم عدم أجراء تعداد سكاني شامل مستوفٍ للشروط ، فكان يتكون من خليط من التكوين القومي إذ يشكل العرب ثلاثة أرباع سكانه ، أما الربع الباقي فيتكون من الاقليات العرقية المتمثلة بالأكراد والتركمان والشبك [٣٩] ، وكان العرب يقطنون في سهول العراق الوسطى والجنوبية وكان غالبيتهم من المذهب الشيعي أما سكان الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية فهم مسلمون يعتنقون المذهب السني [٤٠] .

كما تكون المجتمع العراقي من الحضريين والرحل وتمثلت بالسادة الأشراف والعشائر والبيوتات العائلية ، وقد عرف المجتمع العراقي في بداية تأسيسه طبقات عدة كان أبرزها البرجوازيين وملاك الأراضي والإقطاع وشيوخ العشائر والأغوات والتجار وغيرهم ، وقد عاش الجميع في خضم الأزمات المتلاحقة منذ تأسيس الدولة العراقية وتعرضوا الى أزمات خطرة وكبيرة ومعاناة مشتركة فضلاً عن ارتعاشات جماهيرية وانفجارات غاضبة أثرت على تماسك المجتمع ووحدته [٤١] .

وقد عانى المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ من الانقسام والتشتت ، وكانت هناك جملة أسباب لانقسامه كان أهمها ارتباط المجتمع العراقي سلبياً بالمورثات التاريخية وضعف ثقافة التعددية والتنوع وغلبة المصالح الضيقة والولاءات الفرعية على المصلحة العامة وغياب العدالة في توزيع موارد الدولة فضلاً عن الشحن الطائفي الذي ظهر بعد الاحتلال الأمريكي ما أثر على المواطنة [٤٢] .

كما أسهم عدم الاستقرار في الأوضاع الأمنية في دخول المجتمع العراقي في دوامة جديدة تمثلت في معاناة شرائح واسعة بسبب شيوع ظاهرة العنف والتهجير والبطالة التي أدت الى التذمر وتدهور الأوضاع الاجتماعية [٤٣].

وتجدر الاشارة الى إن الاحتلال الأمريكي أفرز أوضاعاً مأساوية بددت الأمن والنظام وشلت السلامة العامة وقتلت مظاهر الأمن والاستقرار في المجتمع العراقي ، وتجسدت تلك الأوضاع بمظاهر العنف والعديد من الأحداث المؤسفة التي راح يتعرض لها جميع مكونات المجتمع ، حتى أصبح الجميع تحت طائلة القتل والاختطاف والتهديد والتهجير [٤٤].

وقد شهد المجتمع العراقي ظاهرة النزوح والتهجير وعلى فترات متعاقبة ، إذ عانى مختلف قومياته وديناته من هذه الظاهرة ، فقد قدر عدد الذين طالهم النزوح المطول قبل عام ٢٠٠٣ ب ١,٢٠٠,٠٠٠ على مدى أربعون عاماً وكانت ذلك نتيجة لسياسيات الحكومات السابقة في العراق او النزاعات مع البلدان المجاورة او النزاعات بين مختلف الفصائل داخل العراق ، كما شهد المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ نزوح العديد من المواطنين نتيجة الغزو الأمريكي والصراع الذي تلى سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ ، ومنذ تفجير ضريح الامامين العسكريين في سامراء في ٢٢ حزيران عام ٢٠٠٦ أرتفع عدد النازحين بسبب الصراع المستمر

والعنف الطائفي ، وبحلول منتصف عام ٢٠٠٨ وصل الرقم الاجمالي لأعداد النازحين نحو١,٦٠٠,٠٠٠ وانعكس سلبا على العائلات وبالخصوص من ذوي الانتماءات الدينية والعرقية المختلفة نتيجة التوتر الطائفي الذي تلى ذلك التفجير [٤٥].

ومن هنا فان الواقع الاجتماعي في لبنان والعراق كانت متقاربة من حيث تعدد المكونات وصعوبة أجراء تعداد سكاني لها في البلدين فضلاً عن وقوع تلك المكونات ضحية لحالات العنف والتهجير بسبب عدم الاستقرار التي شهدتها الحياة السياسية في البلدين .

ثانياَ– الواقع الديني والطائفي .

عُرفت لبنان والعراق بالبلدان التي تحتوي على مختلف الأديان والطوائف والأعراق التي عاشت فيها عبر التاريخ ، فقد عاشت في لبنان أديان عديدة تمثل بالمسلمين والمسيحيين واليهود ولم تكن تلك الديانات خالصة وموحدة من حيث الطوائف بل أختلفت فيما بينها من حيث الطوائف وحسب التطور الزمني حتى أصبحت مجتمعا تعدديا يتكون من ثماني عشر طائفة [٤٦] ذات خطوط وايديولوجيات عرقية وثقافية متباينة ومقسمة الى إقطاعيات [٤٧]، وكان من جملة تلك الطوائف االمسلمون السنة والشيعة والدروز والمسيحيون الموارنة والكاثوليك والارثوذوكس والروم والارمن وغيرهم [٤٨] .

وهناك من يرى ان تلك الطوائف كانت مسؤولة الى حد بعيد عن التنقلات الاقليمية لسكان لبنان بين منطقة وأخرى داخل حدوده وعن هجرة جماعات كبيرة الى لبنان أو منه الى الخارج وكانت المسؤولة الى حد كبير عن وضع لبنان الدولي وكذلك مسؤولة عن وحدته أحياناً وعن انقسامه الى مقاطعات أو دويلات أو قائمقاميات فضلاً عن مسؤوليتها عن العلاقات المختلفة مع الحكومة المركزية ومدى خضوعها لها وثوراتها عليها [٤٩].

كما أصبحت الطوائف وخصوصيتها سبباً في ازدياد حدة الانقسامات الطائفية والمذهبية في مؤسسات الدولة والمجتمع ، فقد ذهبت الى تشكيل أحزاب سياسية تمثلها في الحياة السياسية لتكون أداة التأثير في انقساماتها فضلاً عن مسؤوليتها عن الانقسامات الطائفية التي ظهرت في أجهزة الإعلام والجامعات والتعليم وحتى المؤسسات الانتاجية الخاصة ، وازدادت الخلافات بينها من خلال صلاحيات الرؤساء والمؤسسات التي يمثلونها ، وتوزيع الموارد وصناديق الصرف والهدر الموزعة طائفياً مروراً بالخلافات حول قوانين الانتخابات ، فضلاً عن عدم الاتفاق على السياسات الأمنية ، وصولاً الى الاختلاف حول دور ومستقبل لبنان برمته [٥٠].

وكانت العديد من الأحزاب اللبنانية تستند الى قاعدة طائفية أو مذهبية محددة الأمر الذي جعل الحزب ممثلا لطائفة أو مذهب معين بالدرجة الاولى ، لذا كانت تلك الأحزاب تتصارع فيما بينها لإثبات جدارتها

المذهبية أو الطائفية ، مما جعل منها أداة لإنتاج التوتر الطائفي والمذهبي وما خلفته من انقسامات مجتمعية حادة أثرت سلباً على الحياة السياسية اللبنانية [٥١].

أما العراق فتكون من اديان ومذاهب وطوائف متعددة تمثلت بالمسلمين السنة والشيعة والمسيحيين والاشوريين والكلدان واليزيدية والصابئة المندائيين [٥٢]، وكانت تلك المكونات متمايزة ومختلفة فيما بينها ومنغلقة على الذات على الرغم من تمتعهم بسمات مشتركة [٥٣] .

وقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ أمور شجعت على الفرقة والتناحر بين طوائفه ، وشجعت صعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، إذ وجدت الهويات الفرعية أسباباً كثيرة لدعم توغلها وزيادة أهميتها لصالح انحسار وضعف الهوية الوطنية [٥٤] ، وكان في مقدمة الأسباب التي شجعت الطائفية في العراق هو الدستور الدائم الذي أحتوى على مواد متعددة صيغت بهذا المعنى خصوصا في المادة الثالثة من الدستور الذي أكد أن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والطوائف [٥٥] .

وتجدر الإشارة الى إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المطبقة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كانت وراء ظهور وتنامي الصراع بين الطوائف والمذاهب ، والذي قاد الى تفكيك البنية الاجتماعية الوطنية واطلاق تناقضات وتفسيخ علاقات العراقيين الداخلية ، وتنمية عصبيات المذهب في صفوفهم ودفعهم الى التموضع الاجتماعي من جديد في استقطاب طائفي مذهب وعشائري دفعهم الى قتال بعظهم باستخدام المذهب ضد البعض الآخر [٥٦] .

ومن هنا فقد كان الواقع الديني والطائفي متقاربا بين لبنان والعراق إذ أحتوى البلدان على مجموعة من الاديان والمذاهب والطوائف وكانت مغلقة على نفسها وشكلت أحزاب سياسية لتمثلها وإن كانت لبنان قد سبقت العراق في ذلك وكانت سبباً في تدهور الأوضاع السياسية بسبب تناحرها وانقسامها على مدار عقود تاريخية أثرت على الساحة السياسية للبلدين .

ثالثاً– الواقع السياسي .

شهدت الحياة السياسية اللبنانية توازنا سياسيا فرضته اتفاقية الطائف عام ١٩٨٩ واستمرت حتى مطلع الالفية ، إذ بدأ المشهد السياسي في لبنان يتغير بشكل دراماتيكي ، كانت بدايته الأولى مع الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ وبزوغ حزب الله كقوة سياسية عسكرية ذات نفوذ كبير على الساحة السياسية اللبنانية ، كما رافق الانسحاب الإسرائيلي دعوات من بعض القوى المؤثرة في لبنان بضرورة الانسحاب السوري وإعادة السيادة كاملة الى الدولة اللبنانية ، ونتيجة للرفض السوري تم صدور القرار ١٥٥٩ بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٠٤ الداعي الى تسريع وتيرة خروج القوت السورية من لبنان واعادة انتخاب رئيس جديد خلفا للرئيس اميل لحود والمنتهية ولايته دون تدخل سوري [٥٧].

وفي الوقت نفسه كان التطور الواضح يكمن في الأحزاب السياسية اللبنانية التي اتسمت بمغالاة واضحة في طرح افكارها فسيطر عليها نوع من " التضخم الايديولوجي " في فهمها للأوضاع الحياتية في لبنان ، وهذا أدى الى هيمنة نمط من العصبوية المتطرفة في تقديم الفكر والتبشير به [٥٨]، وكان من جملة الأحزاب اللبنانية حزب الكتائب وحزب النجادة والحزب التقدمي الاشتراكي[٥٩] وحركة أمل اللبنانية وحزب الله اللبناني وتيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية وغيرها [٦٠].

فقد استمرت الواقع السياسي في التدهور حتى شهدت لبنان اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ٢٤ شباط عام ٢٠٠٥ والذي عد ضربة للميزان الذي نشأ في لبنان بعد اتفاق الطائف وكان أول زلزال في التوازن بين السنة والشيعة [٦١].

أما العراق فقد شهد عام ٢٠٠٣ تغييرا في النظام السياسي ، إذ انتقل من نظام يمتاز بكونه دولة بسيطة ذات نظام سياسي مركزي شمولي الى الانفتاح على كل الاحتمالات [٦٢]، فبعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية ، نصبت الحاكم العسكري الأمريكي في العراق (جاي غارنر Jay Montgomery Garner) ، إذ قام بوضع خطة مفادها الإبقاء على موظفي الحكومة العراقية وعلى الضباط العسكريين للاستفادة من خبراتهم في إدارة الدولة الحديثة ولكن لم يتمكن من تنفيذ خطته بسبب استبداله بالحاكم المدني (بول بريمر Paul Bremer) ، الذي بدأ مهمته بحل حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم سابقاً وحظر نشاطه ومنع أعضاءه من مزاولة أعمالهم وحل الجيش العراقي والمؤسسة العسكرية وتسريح ٤٠٠ الف عسكري [٦٣].

وفي الوقت نفسه شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تنوعا في القوى السياسية وكان في معظمها القوى التي كانت معارضة للأنظمة السياسية التي حكمت العراق قبل ذلك التاريخ ، وتراوحت بين القوى الاسلامية والقومية التي غلب عليها الطابع المذهبي والطائفي والعرقي فضلاً عن القوى الليبرالية ، وكانت القوى الاسلامية تشمل حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الاسلامية وهيئة العلماء المسلمين في العراق وحركة الوفاق الإسلامي والتيار الصدري والحزب الإسلامي العراقي والحركة الإسلامية الكردية أما القوى ذات التوجهات القومية فقد تمثلت بالأحزاب القومية الكردية كالحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني فضلاً عن الأحزاب العلمانية المتمثلة بالحزب الشيوعي العراقي وحركة الوفاق الوطني [٦٤].

وقد مر النظام السياسي بمراحل عديدة فبدأت بمرحلة مجلس الحكم الانتقالي في ١٣ تموز ٢٠٠٣ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ عام وتشكيل الحكومة العراقية الموقتة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ والتي قامت بتهيئة انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية العراقية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ [٦٥] ، وقد تشكلت أول حكومة دائمة في العراق على أثر انتخاب مجلس النواب العراقي في ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥ واستمرت من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٠ [٦٦]، وفي ٧ آذار ٢٠١٠ جرت الانتخابات النيابية التي افرزت الحكومة الدائمة الثانية التي أستمرت من عام ٢٠١٠– ٢٠١٤ [٦٧].

ويمكن القول إن الواقع السياسي الذي مر به لبنان والعراق كان متقاربة من حيث التواجد الأجنبي وما رافقه من أحداث تمثل بتدهور الأوضاع السياسية وكثرة الازمات والاغتيالات والصراعات الحزبية وعدم الوفاق فيما بينها ما أثر على واقع الحياة السياسية للبلدين .

المبحث الثاني / التحديات الداخلية في لبنان والعراق ٢٠٠٣- ٢٠١٤

شهدت لبنان والعراق تحديات داخلية عديدة أثرت سلباً على الحياة السياسية وكانت تلك التحديات تتمثل بعدم الاستقرار السياسي والمحاصصة الحزبية والطائفية فضلاً عن ضعف التجربة الديمقراطية .

أولاً – عدم الاستقرار السياسي .

فشلت الدولة اللبنانية بعد أتفاق الطائف في وضع آلية لحل الأزمات الوطنية ، وكان أبرز المظاهر التي هددت الحياة السياسية اللبنانية تتمثل بظاهرة التسلح سيما سلاح حزب الله وسلاح المخيمات الفلسطينية ، إذ كانت الفقرة الثانية من أتفاق الطائف تتعلق ببسط سيادة الدولة وتنص على حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها للدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني ، وعلى الرغم من تقديم المليشيات اللبنانية أسلحتها بعد أتفاق الطائف الا إن حزب الله والمخيمات الفلسطينية لم تلتزم بتسليم اسلحتها [٦٨].

وعقب اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري شهدت الحياة السياسية اللبنانية جملة تطورات ، ففي ٢٨ شباط ٢٠٠٥ قدم عمر كرامي استقالته من الحكومة بعد اتهامها بالتقصير أو التواطؤ في الاغتيال ، وأصدر مجلس الأمن الدولي قرارا في ٧ نيسان ٢٠٠٥ بتشكيل لجنة تحقيق دولية في اغتيال الحريري ، كما شهدت لبنان ما بين ٢٩ ايار و١٩ حزيران ٢٠٠٥ أول انتخابات تشريعية في ظل غياب الوجود السوري [٦٩].

ومما يلحظ على الصعيد السياسي في لبنان إن حقبة ما بعد مقتل الحريري وحرب تموز عام ٢٠٠٦ كرست حالة الاستقطاب الداخلي فيما بين القوى السياسية اللبنانية ، فقد توزعت القوى السياسية على تيارين تمثلا بقوى ١٤ آذار برئاسة سعد الحريري وقوى ٨ آذار برئاسة حزب الله ، كما شهدت الحياة السياسية في لبنان احتجاجات وانقسامات أدت الى خروج ما يقارب مليون شخص في العاصمة بيروت للمطالبة بتنفيذ القرار ١٥٥٩ الخاص بنزع سلاح حزب الله وفرض سلطة الجيش على لبنان [٧٠].

وكاد هذا الاستقطاب الحاد للقوى اللبنانية أن يعيد البلاد الى دوامة الحرب الأهلية من جديد لولا الجهود العربية وبالخصوص دولة قطر التي رعت المفاوضات بين الفرقاء اللبنانيين وعجلت بانفراج الأزمة فيما عرف

لاحقاً باتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨ ، الذي ساهم بفك خيوط الأزمة السياسية والدستورية التي عصفت بلبنان عبر انتخاب الرئيس ميشال سليمان وتشكيل حكومة وحدة وطنية والاتفاق على قانون انتخابات جديد ، كما حدد أتفاق الدوحة آلية لبحث نوع السلاح خارج شرعية الدولة والمقصود سلاح حزب الله برعاية جامعة الدول العربية (٧١).

فرض أتفاق الدوحة على اللبنانيين استقرارا هشا ومعقدا نجح في توليفها الرئيس المنتخب ميشال سليمان بوصفه رئيساً توافقياً لكل القوى اللبنانية إلا أن نهاية ولايته الدستورية عام ٢٠١٤ أدخلت لبنان في أزمة سياسية وفراغاً دستورياً أستمر لأكثر من سنة ونصف (٧٢).

أما العراق فقد مر بعد عام ٢٠٠٣ بتحديات عديدة واجه استقرارها السياسي وتمثلت بدايته بأزمة الشرعية وأزمة الهوية الوطنية وتوزيع الثروات والمشاركة السياسية (٧٣) ، وفي الوقت نفسه شهد تحديات أمنية ومر بظروف قاسية حرمت العمل السياسي من البيئة المستقرة والأمنة وأثر سلباً على حياة المواطن وانعكس على العمل الانتخابي وحرم الكثير من العناصر الوطنية الكفوءة من المشاركة ما فسح المجال أمام العناصر غير المهنية من السيطرة على مجريات الأمور لفترة طويلة من الزمن (٧٤) .

وقد شهدت الحياة السياسية في العراق تفشي ظاهرة السلاح المنفلت واحتجاجات مناهضة للحكومة العراقية تزامنت مع ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ وجاءت لأسباب عديدة تمثلت بالاحتلال الأمريكي والفساد والتضخم والبطالة وتبنت أهداف عدة كان أهمها تحقيق الديمقراطية الحقيقية (٧٥) .

ثانياً – المصالح الحزبية والطائفية .

كانت المحاصصة الطائفية والسياسية من أهم المعضلات التي واجهت الحياة السياسية في كل من لبنان والعراق والتي نتجت عنها انقسامات عميقة في طبيعة النسيج الاجتماعي مما أثر سلباً على الحياة السياسية .

وفيما يخص لبنان فقد كرست فيه الطائفية السياسية والحزبية منذ اتفاقية رياض الصلح وبشارة الخوري عام ١٩٤٣ والتي أصبحت مغروسة في الأعراف اللبنانية وكان لفرنسا دور فيها وتطورت تلك الطائفية في الحرب الأهلية وما رافقها من أحداث وصولاً الى اتفاقية الطائف التي جعلت من الطائفية ومصالحها أساساً في إدارة لبنان ، وتطورت تلك الطائفية حتى أفرزت سلبيات عدة تمثلت بالفساد والمليشيات المسلحة والاختلافات ومصالحها الحزبية والطائفية مما حول الدولة الى دويلات طائفية يمكن ان ترتقي الى " الفدراليات الطائفية " (٧٦) .

وتجدر الاشارة الى أن المحاصصة الطائفية والحزبية في لبنان أدت الى أنتشار الفساد والمحسوبية والسرقات في مؤسسات الدولة واصبحت شائعة ومألوفة ، فكان اللبنانيون يتابعون يوميا قضايا فساد جديدة

من خلال نشرها في وسائل الاعلام بالأرقام والوثائق، وكان القضاء الذي تحكمت به الطبقة السياسية يقف أمامها موقف المتفرج ، فلم يتحرك القاضي الا بتوجيه من مرجعيته السياسية ما يدل على خضوع القضاء اللبناني ايضاَ الى المحاصصة الطائفية والحزبية(٧٧).

وقد أدت المحاصصة الطائفية والحزبية في لبنان الى تضخم القطاع العام بشكل استنزف موازنة الدولة ، بسبب تركيبته الطائفية المعقدة الأمر الذي جعل كل وظيفة تحسب على طائفة بعينها تقابلها وظيفة مماثلة لطوائف اخرى ، حتى أصبح القطاع العام ومؤسسات الدولة الرسمية رهينة للمحاصصة الطائفية والحزبية تتقاسم وظائفها بين مناصري ومؤيدي القوى السياسية والطائفية (٧٨) .

أما في العراق فقد القت مبدأ المحاصصة الطائفية والحزبية بضلالها على مجمل الحياة السياسية بعد الاحتلال فضلاَ عن التكوين المؤسساتي والتشريعي ، وقد غلفت سياسة المحاصصة هذه باطار مسمياتي من أجل تجنب إرهاصات مبدأ المحاصصة الأمر الذي جعلت القوى المشاركة في الحياة السياسية تتبنى مفهوما عرف باسم (التوافق الديمقراطي) أو الديمقراطية التوافقية (٧٩) .

ونتيجة لذلك بدأت التعينات السياسية والإدارية توزع على أساس المحاصصة الطائفية بدأ من رئيس الجمهورية وحتى أصغر موظف ، وشابه الكثير من تلك التعيينات حالات فساد ومحسوبية وتدخل من قبل الأحزاب السياسية لحماية مصالحا الحزبية والطائفية (٨٠) .

ومن جانب أخر أدت المحاصصة الطائفية الى إشاعة ثقافة التقسيم والفدرلة منذ اليوم الأول للاحتلال والشروع في عملية سياسية على أساس المحاصصة الطائفية ، إذ ان تقسيم العراق كان حاضرا في أذهان السياسيين الأمريكيين سيما عندما صرح (هنري كيسنجرHenry Alfred Kissinger) بالقول ان العراق يسير باتجاه مصير يوغسلافيا السابقة ودعا مرات عدة بعد احتلال العراق الى تقسيمه الى ثلاث دويلات كردية في الشمال وسنية في الوسط وشيعية في الجنوب (٨١).

وقد تم تداولها في العراق من قبل بعض الجهات والأحزاب السياسية التي دعت الى الفدرالية كخطوة أولى للتجزئة وترسيخ قيم ومفاهيم جديدة للبيئة الملائمة لتقبل المجتمع العراقي لفكرة التقسيم (٨٢) ، فقد أرتفع صوت الاكراد للمطالبة بالفدرالية ، كما طالب التركمان بفدراليتهم ، وتحرس المسيحيون وكونوا تنظيمهم الكلد اشوري الذي طالب بحقوق قومية في سهل نينوى في مناطق (تلكيف وبرطلة وبعشيقة والقوش) كما ان الصابئة المندائيون طالبوا بحقوقهم أسوة ببقية مكونات المجتمع (٨٣) .

ويمكن القول ان المحاصصة الطائفية التي شهدتها لبنان والعراق كانت أحدى افرازات الاحتلال الاجنبي الذي سيطر على البلدين فضلاَ عن الدستاتير التي تضمنت المحاصصة الطائفية والتي القت بضلالها على الحياة السياسية وأصابتها بالشلل والتدهور بدأ من توزيع السلطات الرئاسية على أسس طائفية وما أنعكس

على المؤسسات الحكومية والقضائية إذ عانى البلدان من المحسوبية والفساد وانتشار الميليشيات التي أسست على الطائفية وصولاً الى المطالبات والدعوات الى تقسيم البلاد الى فدراليات طائفية .

ثالثاً – ضعف التجربة الديمقراطية .

تعد الديمقراطية في لبنان واحدة من ابرز نمإذج الديمقراطية في العالم خارج قارة أوربا ، إذ أستمر تطبيقه لعقود عدة دون أن ينهار على الرغم مما واجهه من حروب ونزاعات وتعطيل للحكومات ولأوقات طويلة ولمرات عدة [٨٤] .

وكانت الأسباب التي دفعت لبنان الى الأخذ بالديمقراطية يتمثل بحجم الدولة والدور الفاعل للنخبة السياسية وتوازن القوى المتعددة الأطراف فضلاً عن كونها تحتوي على مجموعة أقليات كبيرة منها وصغيرة مما توجب أن تكون آلية الحكم توافقية ، فضلاً عن كون لبنان تتكون من تركيبة اجتماعية وطائفية وحزبية متعددة وهناك تباين بينها إذ يتوزع الشعب على قوى سياسية لكل منها خصوصيتها وخلفيتها التي تجعلها مختلفة ومتمايزة [٨٥] .

وعلى الرغم من توفر عناصر الديمقراطية في لبنان سيما احترام الدستور وحرية التعبير والفصل بين السلطات الثلاث إلا أن ديمقراطيتها كانت تفتقر الى المواطنة التي لم تتواجد في الدستور وكان بديلها نظام المحاصصة التي جعل انتخاب أعضاء البرلمان على أساس نظام التمثيل النسبي للمجموعات الدينية والطائفية مما جعل النواب يمثلون مصالحهم الطائفية والحزبية أكثر من المصالح الوطنية [٨٦] .

أما العراق فكان التوجه بعد عام ٢٠٠٣ يكمن في إقامة نظام ديمقراطي بديلُ عن النظام الذي اطيح به ، وكان تحقيق هذا الأمر يقتضي توفير أليات تختلف سواءَ في منطلقاتها الفكرية والسياسية أو في شكلها ، فتم اختيار ما أصطلح على تسميته بالديمقراطية التوافقية كنظام يلائم التشكيل السياسي الجديد للعراق ، ويقوم ذلك المقترح على أساس التوافق السياسي الذي أفضى الى تكتلات سياسية استندت الى برامج سياسية مدنية ، ولا شك أن هذا التوصيف لهذا النموذج من الديمقراطية كان مطبقا في أكثر من دولة تتميز بمجتمعاتها التعددية سيما لبنان [٨٧] .

واجهت الديمقراطية في العراق معوقات عديدة ، فكان هناك عدم ايمان حقيقي بين الأطراف والقوى السياسية بالديمقراطية سيما الاحتكام الى صناديق الاقتراع والتداول الديمقراطي للسلطة ، وأدت أزمة الثقة بين الأطراف العراقية جميعا الى الارتكاز على قواهم المادية بدلاً من السعي لبناء مؤسسات الدولة ما أنعكس على جميع المؤسسات وأثر سلباً على الحياة السياسية[٨٨].

كما أن عملية تطبيق الديمقراطية في العراق جرت على أساس إحلال برامج وسياسات طائفية وعرقية وعشائرية بدلاً من ديمقراطية التوافق الحقيقية والتي اقتصرت على ديمقراطية المساهمة والمشاركة أو الموافقة والتأييد [٨٩].

وشهدت الحياة السياسية في العراق عملية الانتخاب وعدت تلك الاجراءات هي الديمقراطية بعينها إلا أنها تجاهلت الديمقراطية من كونها أليات متحركة على الأرض وراسخة في الضمائر وسلوك على مستوى الأفراد والجماعات ، وعلى الرغم من ذلك اتسمت الانتخابات بكثرة الطعون وشابهها الكثير من الخروقات كشبهات التزوير وتدخل المال العام السياسي ودور أجهزة الأمن المرتبطة بالحكومة فيها وتعطيل دور السلطة القضائية في الفصل في تلك الشبهات وادعاء التزوير، الأمر الذي جعل المفوضية العليا للانتخابات على خطوة جريئة ابتدأت بتنفيذ نظام استخدام البطاقة الالكترونية للحد من أعمال التزوير والتلاعب التي شهدتها انتخابات الأعوام٢٠١٠ و٢٠١٤ [٩٠] .

ولم تسفر التجارب الانتخابية التي مر بها العراق عن ترسيخ تجربة الديمقراطية الحقيقية ، وتوهم البعض ان العراق يمكن أن يدخل عصر الديمقراطية ، وانه سوف يشهد نقلة نوعية باتجاه قيم المواطنة وتحقيق العدالة الاجتماعية ، غير إن ما شهده الواقع كان مخالف لهذا التوقع [٩١].

ومن هنا يمكن القول إن الديمقراطيات التي شهدها لبنان والعراق كانت من أبرز النماذج الديمقراطية في العالم الا انها لم تطبق بشكلها ومضمونها الحقيقي وشابهها الكثير من الخروقات بسبب عدم وجود الرغبة والوعي والأيمان بها فضلاً عن انعكاس تطبيقها بالشكل الخاطئ على الحياة السياسية للبلدين مما أنتج تلاعبا بالانتخابات وعدم تقبل نتائجها وزيادة الأزمات والتناحر بين القوى السياسية حتى ذهب البلدان الى تطبيق الديمقراطية التوافقية والتي لم تثمر في استقرار البلدين ايضاً .

المبحث الثالث / التحديات الخارجية للدولة اللبنانية والعراقية

شهد لبنان والعراق تحديات خارجية أثرت على مسيرة البلدين واستقلاليتها في صنع القرار وإدارتهما بشكل أفضل وتمثلت تلك التحديات بالتدخلات الدولية والاقليمية والعربية التي مارست سلطتها عبر نفوذها من جهة وعبر أذرعها داخل البلدين من جهة اخرى .

اولاً – التدخلات الدولية والاقليمية

كان الصراع حول السلطة والثروات والنفوذ وحماية المصالح وإعادة التوازن بين المكونات الرئيسة قد أوجد أرضية خصبة للتدخل الدولي والاقليمي في لبنان والعراق والتأثير في حياتها السياسية ، وتمثلت تلك التدخلات بالتدخل الأمريكي والفرنسي والإيراني والتركي والإسرائيلي .

١- التدخل الأمريكي .

كانت للولايات المتحدة الأمريكية أطماع في منطقة الشرق الأوسط سيما في لبنان والعراق، فهي بكل الأحوال تراعي مصالحها في أي محاولة تقوم بها ، فضلاً عن كون مشروعها المتمثل " بالشرق الاوسط الكبير" الذي نادت به شمل العديد من الدول سيما لبنان والعراق .

وما يخص دولة لبنان فقد تعرضت لضغوط وتدخلات عدة من الولايات المتحدة كان من جملتها التدخل في قضية التواجد السوري في لبنان بغية تحقيق مصالحها في المنطقة ، فكانت الضغوط الأمريكية التي مارستها الولايات المتحدة لتطبيق القرار الخاص بإخراج القوات السورية من لبنان ليس مرده وجود لبنان على أولويات الاجندة الأمريكية في المنطقة بقدر ما هو ممارسة ضغوط على سورية التي كانت مرتبطة الى حد كبير بمستوى الاستجابة السورية للملف العراقي(٩٢).

كما طبقت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجية " الفوضى الخلاقة " في تعاطيها مع العديد من الدول والتي كانت تروم خلالها التدخل في شؤنها بغية السيطرة عليها وكانت لبنان أحدى الدول التي حاولت الولايات المتحدة تطبيق ذلك المفهوم فيها وتم ذلك من خلال إتباع خطط مختلفة بينها وبين العراق ، فقد قامت بإتباع بعض الأساليب لتنفيذ تلك الفكرة إذ تمثلت بالتدخل المباشر وانتهاك سيادة الدولة بشكل واضح سيما عند قيام السفيرة الامريكية في بيروت (دوروثي ك شيا Dorothy G. Shea) بالتصريح علناً حول تقييمها للوضع الداخلي والتفاوض في الداخل والخارج حول مواضيع سيادية لبنانية (٩٣) .

وفي الوقت نفسه قامت الولايات المتحدة الامريكية بتغذية جمعيات المجتمع المدني ، إذ أشار مساعد وزير الخارجية الامريكي (ديفيد هيل David Hale) إن بلاده مولت المجتمع المدني بمبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي ، كما قامت بمحاولة عزل حركات المقاومة المسلحة التي كانت تتصدى للأمريكيين عن نسيجها الاجتماعي ، واستخدمت العلاقات التي تربطها بالشخصيات الرسمية والحكومية وحولتها الى أداة للتأثير على القرارات في لبنان (٩٤).

أما العراق فقد احتلته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ لتنفيذ مشروعها بذريعة إحداث تطور ديمقراطي فيه وازالت مخاطر النظام السابق بحسب وصفها عن الأمن الاقليمي والدولي ، وكانت ترغب باستمرار الاحتلال حتى مرحلة يكون العراق نموذجا للتغيير في المنطقة كلها (٩٥).

والجدير بالذكر ان الولايات المتحدة كانت دائمة التصريح والتلميح الى كون التغيير بدأ في العراق الا انه لن ينتهي به وهو ما دفعها مباشرة الى طرح مشروعين تمثلا بخارطة طريق لتسوية الوضع الفلسطيني ومشروع الشرق الاوسط الكبير لدفع المنطقة العربية الى الاصلاح بعوامل دفع خارجية [٩٦].

ونتيجة لذلك تدخلت الولايات المتحدة الامريكية في العراق بأكثر من اتجاه ، وعلى الرغم من استحداث سلطة الحاكم المدني فأن الولايات المتحدة لم تكن بعيدة عن اقرار السياسة العراقية وفقا لما تريدها هي ، وهو ما أتضح من خلال ضغطها على الأطراف المختلفة لتبني قانون إدارة الدولة عام ٢٠٠٤ ، كما انها تدخلت في أكثر من مناسبة لتسوية أزمات سياسية وفق مصالحها سيما أزمة تولي الحكومة في ربيع عام ٢٠٠٥ وأزمة عضوية لجان كتابة مسودة الدستور، وأزمة المصادقة البرلمانية على الدستور وأزمة تشكيل الحكومة في صيف ٢٠١٤ وهو مؤشر يدل على حجم وجودها في الحياة السياسية العراقية [٩٧].

وقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بوصفها الراعي الأساس لعملية التغيير والشراكة السياسية بين المكونات الأساسية ، وبغية تحقيق أهدافها من وراء احتلال العراق شرعت الى تطبيق استراتيجيات عدة كان أهمها استراتيجية " الفوضى الخلاقة "، إذ عمدت الولايات المتحدة بتطبيقها بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ كألية لتسوية تركات الماضي من وجهة النظر الأمريكية ، لينتهي الأمر بتسويات ما بعد الفوضى وصولاً الى التوافق والاستقرار النسبي بما يشبه أجراء عملية تسريع يتم من خلالها إدخال العراق في حالة ما قبل الطبيعة (حرب الجميع ضد الجميع) وتهيئة ظروف ذلك [٩٨].

وكان حل الجيش العراقي والمؤسسة العسكرية والأمنية من قبل الولايات المتحدة في ٢٦ أيار عام ٢٠٠٤ إحدى آليات " الفوضى الخلاقة " ، إذا أدى ذلك الأجراء الى تسرب المرتزقة التابعين لقوات الاحتلال الى داخل الاراضي العراقية فضلاً عن استدراج عناصر تنظيم القاعدة من افغانستان لتجميعهم في العراق بغية القضاء عليهم على الساحة العراقية بدلاً من انتشارهم في العالم وهو ما عبر عنه الرئيس الامريكي (جورج بوش الابن George W. Bush) بأن الساحة العراقية ساحة رئيسة لمواجهة الارهاب ما أدى الى اندلاع الفوضى والعنف [٩٩] ، وكان سببا في ظهور وتنامي الصراع المذهبي فيه ، وتنمية عصبيات المذهب ودفع المواطنين الى الاستقطاب الطائفي والمذهبي في قتال بعظهم باستخدام المذهب ضد البعض الآخر ما أثر سلباً على الحياة السياسية في العراق [١٠٠] .

كما أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تسلك منعطفاً جديداً في علاقاتها مع العراق عن طريق ربط العراق بعدد من الاتفاقيات الأمنية والاستراتيجية كان أهمها اتفاقيتي انسحاب القوات الأمريكية من العراق واتفاقية الاطار الاستراتيجي (sofa) عام ٢٠١١ اللتان حققتا مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية للولايات المتحدة تمثلت بتوظيف العراق كقاعدة أمنية لمواجهة التهديدات المحتملة للأمن القومي الأمريكي والاستفادة

مما حققته القوات الأمريكية في السنوات الماضية لضمان تدفق النفط في المنطقة فضلاً عن تأمين مستقبل العراق بالصورة التي تريدها الولايات المتحدة [١٠١] .

ومن هنا فان لبنان والعراق تعرضتا لتدخل أمريكي من خلال شمولهما بمشروع الشرق الأوسط الكبير وما تبعها من سياسات ، فقد حاولت الولايات المتحدة تطبيق" الفوضى الخلاقة " في البلدين وتدخل بكل الأساليب في إدخال البلدين ضمن هذه الفكرة وإن كان العراق أكثر شمولاً وحدةً من لبنان فضلاً عن تشجيع منظمات المجتمع المدني وتمويلها والتدخل في تنصيب الحكومات وفق ما تقتضي مصالحها ومشاريعها .

٢- التدخل الفرنسي .

كانت فرنسا تعدُّ نفسها حامية للمسيحيين في الشرق ، وخاصة الموارنة في لبنان ، بمقدار ما كان الموارنة يعدونها صديقتهم الكبيرة الأولى ، وقد جرت التقاليد في البلدين على اعتبار الصداقة المارونية الفرنسية في غاية العراقة [١٠٢] وتجعل فرنسا لا تقبل منافسة دولة أخرى على هذه الصديقة وتجعل الموارنة لا يقبلون منافسة طائفة أخرى في الولاء لفرنسا [١٠٣].

وفي الوقت نفسه ولما كانت لبنان تعد منطقة تقاطع استراتيجي لقوى دولية واقليمية ، سعت فرنسا الى تأمين تغطية دولية أمريكية وأوربية في تحركها في مجلس الأمن بعد عام ٢٠٠٥ وحاولت استخدام الأزمة اللبنانية في استعادة نفوذها في لبنان ، وادركت ان تعديل بعض الوقائع على الساحة السياسية اللبنانية والتي تنسجم مع توجهاتها يتطلب اخراج القوات السورية من لبنان، لذا جاءت التغيرات المتسارعة على الساحة اللبنانية كفرصة سانحة لفرنسا ابتداءً من قرار التمديد لرئيس الجمهورية أميل لحود بعد تعديل الدستور اللبناني من قبل المجلس النيابي التي أبدت فرنسا اعتراضها على القرار حين أشارت الناطقة بلسان الخارجية الفرنسية بان التمديد (يشكل تحديا للمجتمع الدولي ويفتح الطريق أمام تطور خطير في الحياة السياسية اللبنانية) [١٠٤].

وبعد انقسام المجتمع اللبناني الى معارضة وموالاة وما نجم عنها من احتقان سياسي بين القوى السياسية الفاعلة على الساحة السياسية ، اضطلعت فرنسا بتشجيع المعارضة على التصعيد وقاد الرئيس الفرنسي (جاك شيراك Jacques R. Chirac) معركة المعارضة مباشرة منذ بدايتها ، وعندما أشتد التصعيد للمعارضة اللبنانية على القرار ١٥٥٩ أستقبل شيراك كل من النائب وليد جنبلاط زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي والبطريرك نصر الله صفير وتعمد شيراك أيصال رسالة الى الدعم والتأييد للمعارضة من خلال توديعهما بشكل يليق برؤساء الدول مما أعطى دلالة الاهتمام الفرنسي تمثل بتصريح وليد جنبلاط بعد عودته بقوله : " اننا لم نُعد وحدنا" [١٠٥].

وقد شددت فرنسا موقفها من الانسحاب السوري من لبنان وتنفيذ القرار ١٥٥٩ وشجعت على اصدار بيان رئاسي من مجلس الامن في ١٩ تشرين الثاني عام ٢٠٠٥ لامتثال سوريا بقرار الانسحاب من الاراضي

اللبنانية ، كما تم الاتفاق مع المبعوث الدولي على قبولها ارسال فريق من الأمم المتحدة للتحقق من الانسحاب السوري الكامل من الأراضي اللبنانية عام ٢٠٠٥[١٠٦] ، كما عبرت فرنسا ايضا عن قلقها حيال تصويت البرلمان اللبناني على تعديل الدستور واصفة هذا التعديل بانه يتناقض مع التقاليد الديمقراطية للبنان [١٠٧] .

أما في العراق فقد قادت فرنسا منذ منتصف التسعينيات معسكر الدول المعارضة للحرب على العراق إذ دعت قبل مناقشة الحرب الى ضرورة إعطاء الأمم المتحدة والوكالة الدولية الفرصة الكاملة للبحث عن أسلحة الدمار الشامل كما هددت باستخدام الفيتو لمنع اتخاذ قرار الحرب ، إلا أن الاختلاف بين فرنسا والولايات المتحدة لم يستمر طويلا إذ سرعان ما تغير الموقف الفرنسي تدريجيا بعد احتلاله سيما بعدما وجدت نفسها معزولة دون أي تأثير أو دور في الشرق الأوسط ، لذا أدركت ضرورة اعادة حساباتها وعدم الذهاب بعيدا والعودة الى التوافق مع السياسة الأمريكية بغية الحصول على بعض المكاسب الاقليمية [١٠٨] .

وكان تطور الأحداث في البيئة الاقليمية ومحاولات الولايات المتحدة أشراك فرنسا الى جانبها خاصة في مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب من فرنسا اتخاذ مجموعة من الخطوات التي تخدم السياسية الأمريكية وكانت بدايتها ما حصل في قمة الدول الثمان التي عقدت بولاية جورجيا الأمريكية في ١٩ حزيران عام ٢٠٠٤ إذ شاركت فرنسا في صفقة اقتضت بان تقوم الولايات المتحدة بتعديل مشروع الشرق الأوسط الكبير بما يتناسب مع مصالح ووجهات نظر الدول الاوربية مقابل ان توافق فرنسا على مشروع القرار الذي طرح في مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ والذي تضمن شرعنة الاحتلال الأمريكي وتحويله الى قوات متعدد الجنسيات [١٠٩] .

ومن هنا فقد تعرض كل من لبنان والعراق الى التدخل الفرنسي من خلال قيام الاخيرة بقيادة بعض القوى السياسية للتأثير في الداخل اللبناني وايجاد التوافق مع الولايات الأمريكية في ديمومة بقائها في احتلال العراق فضلاً عن موافقتها الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع " الشرق الأوسط الكبير .

٣- التدخل الايراني .

اقترنت مصالح إيران بالثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ التي أكدت في مبادئها على تصدير أفكار الثورة ومبادئها الى الشعوب الإسلامية بوصف هذا التصدير واجب مقدس لاستمرار الثورة، وعد قادتها إن التصدير عامل مهم لنشر مبادئ الثورة وأكد اية الله الخميني بخصوص ذلك بالقول " سوف تصدر ثورتنا الى جميع انحاء العالم ، لان ثورتنا إسلامية " [١١٠].

وكان هناك بلدان نموذجيان من حيث المبدأ لتصدير أفكار الثورة الايرانية وهما لبنان والعراق وإن كان الايرانيون في بادئ الأمر أقرب الى لبنان من العراق بسبب نظام الرئيس العراقي السابق الذي دخل في حرب مع ايران بعد قصفها المخافر الحدودية العراقية واستمرت من العام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨ وقد منيت

القوات الايرانية بخسارة كبيرة ما جعل استحالة نشر نموذجها الثوري في العراق ، ونتيجة لذلك كانت الاراضي اللبنانية أكثر ملائمة لتقبل أفكار الثورة الايرانية لوجود الأحزاب الشيعية المؤيدة لها[١١١].

وقد شهدت لبنان في القرن الماضي مفهوما طائفياً استعمارياً ، وأدت المطامع والتدخلات الايرانية في شؤون لبنان الداخلية الى الاعتماد على الطائفية كوسيلة لتحقيق ما سعى اليه الاجانب[١١٢] ، فبدأت إيران بالتأثير على الطائفة الشيعية في لبنان من خلال الشعارات التي طرحتها وشجعت بعض اللبنانيين على التفاعل فكريا مع قادة الثورة ، إذ بدأت بالتدخل بقوة لتأسيس حزب الله ودعمه ماديا ومعنويا [١١٣] .

وبدأ دور ايران في لبنان من خلال دعم وتدريب وتسليح حزب الله اللبناني الشيعي كمقاومة ضد إسرائيل إذ وفرت اليه كل ما يحتاجه في جميع حروبه كذلك مارست ايران دورا في الشأن السياسي عبر دعم حركة أمل وحزب الله سياسياً وإن كان الأخير أكثر تأثيراً في السنوات الأخيرة من حركة أمل . وقد أشار الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بالدعم الايراني دون شروط على حد وصفه وأكد ان ايران توفر الدعم للحزب ولا تملي عليه فعل اي شيء [١١٤].

وبعد حادثة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ آذار ٢٠٠٥ ازدادت التشنجات الطائفية خاصة بين السنة والشيعة واتهام حزب الله اللبناني وسوريا باغتيال الحريري كونه من الطائفة السنية فازداد الدور الإيراني المغذي لتلك التشنجات الطائفية من خلال دعم حزب الله ومن ثم تشجيع تشكيل قوى ٨ آذار البرلمانية والذي أستمر في دعمه سياسياً ومعنوياً [١١٥] .

وهناك أطراف عدة ودول تتهم ايران بزعزعة أمن لبنان واستقراره السياسي في سبيل ديمومة الجبهة الجنوبية لمقاومة إسرائيل وادامة الخط الرابط بينها وبين العراق وسوريا ولبنان وكان زج حزب الله في الأزمة السورية التي بدأت عام ٢٠١١ دليل على ذلك الأمر الذي ينفيه الحزب معتبرا مشاركته في القتال السوري هو لمنع تسلل الارهاب نحو لبنان عبر قتاله وردعه في أرضه ، ووجهت أصابع الاتهام لإيران بالتدخل في تشكيلة الحكومة [١١٦] .

أما العراق فيعد في مقدمة الاهتمام السياسي لصناع السياسية الايرانية بعد عام ٢٠٠٣ ويتمثل ذلك الاهتمام في العامل الجغرافي والثقل الاقليمي ، إذ يعد العراق أهم القوى الاقليمية التي لا يمكن تجاهلها عند النظر الى هيكلية موازين القوى في المنطقة ، وقد اعتمدت ايران على ادوات عدة في العراق وأصبح لديها نفوذاً واسعاً على قوى سياسية في العراق [١١٧] .

والجدير بالذكر أن ايران استطاعت ملء الفراغ السياسي الذي خلفه سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ لخشيتها من أستلام الحكم من قبل حكومة موالية للولايات المتحدة ومعادية لإيران واتخاذه قاعدة انطلاق لتهديد ايران فضلاً عن كونها كانت تخشى من استمرار الفوضى والاضطراب وانتقاله عبر الحدود الى ايران ،

كما كانت المصالح الإيرانية تفتضي منع العراق من التحول الى دولة قوية تنافسها في المنطقة وتحد من قدراتها ونفوذها [١١٨].

ونتيجة لذلك حرصت ايران منذ احتلال العراق على التدخل في شؤنه من خلال العمل باتجاهين :

الأول : هو محاولة افشال الاحتلال الأمريكي للعراق ليس من خلال المواجهة العسكرية المباشرة بل من خلال الحاق أكبر قدر من الخسائر في قواته بواسطة تقديم الدعم المادي وفتح الحدود الى القوى التي تشترك معها في مقاومة الولايات المتحدة في العراق وهذا ما ظهر بعد ذلك من خلال الدعم المادي الكبير الذي قدمته ايران الى بعض المليشيات لإلحاق أكبر قدر من الخسائر بالقوات الأمريكية .

والثاني : تمثل في تفعيل دورها سياسيا على الساحة العراقية من خلال الأحزاب والتنظيمات الدينية والسياسية والعسكرية التي كانت لاجئة في ايران خلال فترة النظام السابق [١١٩].

كما عملت ايران على تحقيق مصالحها بالتأثير على الحكومة العراقية التي تشكلت بعد الاحتلال واستطاعت انتزاع موافقتها في إعلان مسؤولية العراق عن الحرب على ايران عام ١٩٨٠ وما تبع ذلك من أثار قانونية خاصة بالتعويضات ، وتم وضع عنوان للتحرك الايراني تجاه العراق مخالف لنواياها الحقيقية فقامت باختراق منظومة القيادة العراقية عن طريق تقديم الاستشارات للمتحكمين في النظام السياسي العراقي حول بعض القضايا السياسية والاقتصادية ، فضلاً عن اتاحة المجال لعمل أجهزة الاستخبارات الايرانية للعمل السياسي السري والعلني داخل العراق من خلال الحرس الثوري الإيراني والاستخبارات الايرانية [١٢٠].

كما مارست ايران دورها الاقليمي على الساحة العراقية بشكل كبير وتدخلت في شأنه الداخلي وكان لها الدور البارز في التأثير على عدم استقرار العراق سيما استقراره السياسي لخشيتها من نجاح المشروع الديمقراطي الأمريكي في العراق، لذا دخلت في صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية وتنافس مع السعودية وتركيا على الاراضي العراقية [١٢١].

وهكذا تراوح التدخل الايراني بين التدخل المباشر وغير المباشر الذي استهدف بالأساس التأثير في تحديد ملامح الخارطة السياسية ومن ثم حجم النفوذ في مراكز صنع القرار السياسي في العراق وتحقيق المصالح على المستويات كافة [١٢٢] .

ومن هنا كانت المصالح الايرانية في لبنان والعراق تركز على مبدأ تصدير الثورة وكانت سياستها متقاربة في البلدين إذا مارست تدخلها من خلال دعم القيادات الشيعية في البلدين بدعوى حماية المذهب وقدمت الإسناد المادي والمعنوي لجميع فصائل المقاومة بغية تحقيق أجنداتها السياسية والمذهبية فضلا عن قيامها بالتدخل المباشر في الضغط على الدولتين سياسيا والتحكم بمقدراتها ومصادرة قراراتها ما أثر سلباً على الحياة السياسية في لبنان والعراق .

٤- التدخل التركي .

كانت سياسة تركيا الخارجية التي تم اعتمادها منذ استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢ تستند الى نظرية العمق الاستراتيجي التي وضعها وزير الخارجية التركي (احمد داوود اوغلو Ahmet Davutoglu) إذ كانت هذه السياسة تميل الى الاتساع عبر سياسة اقليمية فاعلة وطموحة في منطقة الشرق الاوسط [١٢٣]، وكانت تركيا تعد الاراضي اللبنانية تابعة للإمبراطورية العثمانية وتحاول اثبات وجودها ودورها في لبنان [١٢٤].

وقد خططت تركيا لزيادة وجودها في لبنان وارسلت انقرة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق " تيكا " [١٢٥] الى لبنان عام ٢٠٠٦ للتركيز عليها ، وكانت تركيا تطمح الى منافسة السعودية وايران في لبنان ، وكان من بين الاجراءات التي اتخذتها تركيا من اجل زيادة نفوذها في لبنان هو الاقتراب من الاتراك الذين يعيشوا في لبنان والتقرب من السياسيين اللبنانيين المقربين من سعد الحريري [١٢٦] .

ونتيجة لذلك تمكنت تركيا من تكوين اتصالات مع تيار المستقبل من خلال بعض السياسيين المقربين من زعيمها سعد الحريري الذين كانوا لهم علاقة وثيقة بتركيا، وتمكنت من توسيع نفوذها في الساحة السياسية اللبنانية وتنفيذ اهدافها في منافسة المد السعودي والايراني على الاراضي اللبنانية [١٢٧].

كما جاء التدخل التركي في لبنان من خلال دعم جماعة الاخوان المسلمين تماشيا مع دعمهم للأخير في باقي الدول وتم ذلك من خلال تقديم الدعم الى سالم الرافعي الذي قدمت له الدعم الكامل بغية تحقيق اهدافها في التأثير على الساحة السياسية اللبنانية [١٢٨].

أما في العراق فكانت تركيا من اللاعبين الاقليميين المؤثرين في شأنه السياسي فقد تدخلت من خلال الدعم الذي وفرته لكل من المعارضة المسلحة والمعارضة الانفصالية للشراكة السياسية في العراق ومارست تدخلها بعد عام ٢٠٠٣ من خلال محورين :

الأول : هو التلاعب بالورقة الاثنية من خلال الادعاء بحماية الاقلية التركمانية في العراق والحق التاريخي الضائع في الموصل وكركوك وكذلك التدخل بشكل طائفي من خلال توفير الحماية والدعم واقامة المؤتمرات للنخب التي مارست المعارضة المسلحة في العراق ومنها مؤتمر نصرة أهل العراق في ١٥ كانون الاول ٢٠٠٦ والذي دعوا فيه الى التصدي لما وصفوه بالمخطط الصفوي الامريكي لطرد اهل السنة العراقيين والمؤتمر الدولي للعدالة وحقوق الانسان في العراق الذي عقد في اسطنبول في ٨ تموز ٢٠١٣ فضلا عن الكثير من التصريحات الطائفية من قبل رئيس الحكومة التركية (رجب طيب اردوغان Recep Tayyip Erdogan) ضد الحكومة الاتحادية العراقية ورئيسها نوري كامل المالكي بانها "حكومة طائفية تتلقى الدعم من ايران" [١٢٩].

الثاني : مسالة النفط والثروات التي تعد العامل الاساس في توحيد الفدراليات ، إذ قامت تركيا بعد عام ٢٠٠٧ بعقد اتفاقيات سرية وعلنية سواء من اجل تهريب النفط العراقي عبر الحدود أو الاستثمار وتسويق النفط من اقليم كردستان على حساب الحكومة الاتحادية التي انتهت بمد أنبوب لتصدير النفط والغاز مع الأخيرة التي بدأت بتصدير النفط في ٢٢ ايار ٢٠١٤ عبر ميناء جيهان التركي [١٣٠].

والجدير بالذكر ان التغيير الحاصل في العراق بصورة عامة وفي اقليم كردستان بصورة خاصة أحتلت أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا ومصالحها وامنها القومي ، حتى وصل الى ان رئيس الوزراء اردوغان صرح اكثر من مرة " بان العراق تحول في هذه اللحظة الى اولوية بالنسبة الى تركيا تتقدم على ملف انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي " وكان السبب في ذلك يعود الى ان تطور الأوضاع في العراق وشماله ذو تداعيات وانعكاسات خطيرة على الشأنين الداخلي والخارجي التركي ، ما دفعها الى المزيد من التدخل في الشأن العراقي الذي اثر بصورة مباشرة على فرص التعاون والتوافق بين النخب السياسية العراقية في اطار الشراكة السياسية في الحكم [١٣١]. ونتيجة لذلك حاولت استغلال اوضاع العراق السياسية من اجل دعم المكونات الموالية لها من خلال العلاقة مع الحزب الاسلامي وائتلاف متحدون بزعامة أسامة النجيفي فضلاً عن العمل مع (الجبهة التركمانية) [١٣٢].

وأخذت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بالتدخل السافر في الشأن العراقي وبالخصوص بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٤ إذ بدأت باتخاذ مواقف مختلفة وتحولت الى طرف في الصراعات الداخلية وبدأت العلاقات العراقية التركية تزداد سوءا على اثر تداعيات قضية الحكم غيابيا على نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بعد أدانته بارتكاب اعمال ارهابية ولجوء الاخير الى تركيا ورفض الحكومة التركية تسليمه وهذا ما أدخل العلاقات العراقية التركية الى مرحلة من التوتر وصل الى مرحلة قيام الحكومة التركية بتوقيع اتفاقيات مباشرة مع اقليم كردستان في مجال الطاقة دون الرجوع الى الحكومة المركزية في بغداد [١٣٣] .

ومن هنا لم تكن لبنان والعراق بعيدة عن التدخل التركي اذا تقارب أوجه التدخل في البلدين وإن كان التدخل في العراق أكثر شمولاً بسبب المصالح القومية لتركيا ، ومارست ضغوطها من خلال دعم الأحزاب الاسلامية في البلدين سيما جماعة الاخوان المسلمين والحزب الاسلامي فضلا عن الجبهة التركمانية .

٥- التدخل الإسرائيلي .

اجتاحت القوات الإسرائيلية في تموز عام ٢٠٠٦ جنوب لبنان بسبب قيام اعضاء من حزب الله باختطاف جنديين إسرائيليين بالقرب من مزارع شبعا واتهام حزب الله بتقديم مساعدات لوجستية وتدريبية الى التنظيمات الفلسطينية ، وقامت باستهداف قواعد حزب الله التي عدتها تهديدا مباشرا للأمن الاسرائيلي وشاركت فيها قوات ضخمة برية وبحرية وجوية ، شمل العدوان جميع الأجواء اللبنانية وتم قصف العديد من

المرافق الحيوية في لبنان فضلاً عن فرضها حصاراً شاملاً على طرق المواصلات البرية والجوية ومراكز الحدود والاتصالات ليتم ايقافها في ١٣ اب ٢٠٠٦ [١٣٤].

وتجدر الإشارة الى ان الأهداف الحقيقية لإسرائيل كانت تكمن في أضعاف التجربة السياسية في لبنان وخلق حالة من الفتنة الداخلية بين حزب الله وبين الأحزاب الوطنية الأخرى السنية والمسيحية واشاعة حالة عدم الاستقرار في داخل لبنان [١٣٥] .

أما العراق فقد كانت إسرائيل تنظر اليه نظرة خاصة تفوق باقي الدول العربية ، فكانت هناك أبعاداً دينية واستراتيجية ومعتقدات إسرائيلية بان العراق هو المشروع الذي سوف يعمل على تدمير وتحطيم الكيان الاسرائيلي مستقبلا ، لذا سعت اسرائيل عبر تاريخها لمنع العراق من الاستقرار من خلال اثارت المشاكل منذ خمسينيات القرن العشرين [١٣٦] .

ومع بدايات قرار البيت الابيض في غزو العراق واسقاط النظام شكل الأمريكيون والإسرائيليون مواقع ولجان قيادية مشتركة للتخطيط العسكري ، ولتبادل المعلومات والخبرات ، وعقد نائب الرئيس الامريكي (ديك تشيني Dick Cheney) خلال الشهرين السابقين للحرب لقاءات مع ٧٠ خبيرا اسرائيليا في مختلف المجالات ناقشهم خلالها في كيفية حسم المواجهة مع العراق ، واشار المعلقين الصهاينة بكثرة المعلومات التي قدمتها اسرائيل للولايات المتحدة [١٣٧].

وهناك من يرى ان إسرائيل زودت القوات الأمريكية بالأسلحة الإسرائيلية التي أستخدمتها في الحرب في الداخل العراقي ، إذا أعترف العسكريون الأمريكان بان اسرائيل زودتهم بصواريخ متطورة لإسقاط الطائرات الفرنسية التي كان العراق يمتلكها ضمن سلاحه الجوي الحربي [١٣٨].

وكان مكتب الخطط الخاصة الذي تشكل بعيداً عن الهيكل التنظيمي للأجهزة الامنية الإمريكية الإسرائيلية يشترك فيها ضباط وخبراء من كلا الجانبين الإسرائيلي والأمريكي وكان مقره البنتاغون وكان مصدراً مهماً للمعلومات الاستخباراتية والدعاية الخاصة باحتلال العراق ، وقد أصدر هذا المكتب أوامره لتكثيف عمليات التعذيب ونشره ليطول كل العراقيين المشتبه بهم في كافة السجون، كما شجعوا الندوات التي كان يقيمها الإسرائيليون لضباط المخابرات العسكرية الأمريكية في مجال حرب المدن وحرب العصابات وتقنيات الاستجواب [١٣٩].

وهناك من يرى ان إسرائيل ساهمت في توجيه السياسة العراقية بالشكل الذي يخدم مصالحها المنشودة من قبل الاستراتيجية الاسرائيلية في المنطقة . فمارست أدوارا سرية شتى في العراق تراوحت ما بين احراق ٨٤ بالمئة من المؤسسات العراقية فضلاً عن النهب والسلب سميا للمتاحف والمكتبات والمحفوظات لتدمير

الوجود التاريخي للعراق فضلاً عن تدمير البنية التحتية للعراق بغية عدم السماح للعراق بالاستقرار فضلا عن طرح مشاريع تقسيم العراق الى مقاطعات اقليمية وطائفية [١٤٠].

ومن هنا فقد تعرضت لبنان والعراق الى التدخلات الإسرائيلية سيما في افتعال الأزمات في البلدين واعلان حرب عام ٢٠٠٦ في لبنان فضلاً عن مشاركتها السرية في احتلال العراق من خلال تقديم الدعم الاستخباري والاسلحة للقوات الامريكية وممارسة أدوار السلب والنهب وتدمير البنى التحتية .

ثانياً- التدخلات العربية

تعرضت لبنان والعراق الى تدخلات من دول عربية ساهمت في التأثير على الحياة السياسية وجعلتها تعيش اوضاعا غير مستقرة أثرت سلبا على البلدين ، وتمثل تلك التدخلات بالتدخل السعودي والسوري .

١- التدخل السعودي :

ارتبطت السعودية مع لبنان بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وسياحية تطورت بعد الحرب الأهلية من خلال الدور السعودي في تسوية الخلاف اللبناني وانهاء الحرب الأهلية في اتفاقية الطائف فضلاً عن توجهات رئيس الوزراء رفيق الحريري الذي شهد عهده تعاون وتبادل اقتصادي واسع أدى الى اصلاح المنظومة الاقتصادية في لبنان .[١٤١]

ومع اغتيال الرئيس الحريري وما اعقبه من مشاكل داخلية وتدخلات خارجية وصولاً الى لأزمة سوريا عام ٢٠١١ كان الدور السعودي يتمثل بالوقوف الى جانب لبنان وتقديم المساعدات الاقتصادية في اعماره [١٤٢].

وهناك من يرى ان الدور السعودي اقتصر على دعم السنة وكان سببا في ظهور انقسام الساحة السياسية اللبنانية والذي افرز تشكيل قوى ١٤ آذار البرلمانية التي تلقت الدعم من السعودية للوقوف بوجه قوى ٨ آذار الشيعية التي كانت تتلقى الدعم من ايران [١٤٣].

وقدر تعلق الأمر بالعراق فان السعودية زاد من مخاوفها تغيير النظام العراقي بعد عام ٢٠٠٣ إذ بدت المخاوف من النفوذ الايراني في العراق سيما مع بروز ما يسمى "بالهلال الشيعي " بعد صعود الأحزاب الشيعية في العراق ، كما عبر عن ذلك وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل " لقد حاربنا معا من اجل منع ايران من احتلال العراق بعد طرد العراق من الكويت ، والان فإننا لن نسلم البلد بأكمله الى ايران دون سبب " وأعقبه تصريح اخر امام مجلس العلاقات الخارجية الامريكية بواشنطن والذي انتقد فيه واشنطن " لتسليمها العراق الى الايرانيين بدون اسباب واضحة " [١٤٤].

وفي الوقت نفسه كان رغبة السعودية في السيطرة على السوق النفطية واحتكار الهيمنة الكاملة على امن دول الخليج العربية واعادة رسم خريطة امنية جديدة للمنطقة تضع العراق في مقدمتها لمواجهة ما تسميه بالخطر الايراني [١٤٥].

وهكذا وبسبب التغيرات والمخاوف من تزايد النفوذ الايراني في العراق بدأت السعودية على العمل بمد نفوذها داخل العراق من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته لهيئة علماء المسلمين وبعض التنظيمات المسلحة في العراق ، إذ قدرت المصادر الامنية الرسمية في السعودية عدد العناصر السعودية التي تدفقت الى الاراضي العراقية ب٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ عنصر[١٤٦].

ومن هنا فقد كان التدخل السعودي واضحاً في لبنان والعراق وكان يعزى الى التنافس مع المد الايراني وتقويض مشروع "الهلال الشيعي " وجاء التدخل في البلدين للحفاظ على مصالحها في المنطقة ، إذ قامت بالتدخل في البلدين من خلال دعم القيادات السنية وحاولت التدخل في لبنان اقتصاديا ، أما العراق فقد مارست نفوذها فيه من خلال دعم هيئة علماء المسلمين .

٢- التدخل السوري :

كان من نتائج التواجد العسكري السوري في لبنان التدخل في شؤونها الداخلية إذ أصبح التواجد السوري أحد المؤثرات على الحياة السياسية اللبنانية ومارس دوراً سلبياً في لبنان كان أوجها بعد عام ٢٠٠٠ ، فقد أكد التقرير الصادر من منظمة (CRISIS GROUP) والذي أشار الى أن سوريا أثبتت قدرتها على زعزعة الاستقرار اللبناني من خلال قضيتين وهما: قضية مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري والقضية الأهم وهي دعم حزب الله والذي تعُده سوريا من الحلفاء الاستراتيجيين [١٤٧].

فقد شهدت علاقات سوريا مع لبنان بالتدهور على أثر اغتيال الحريري واعادة ملف التواجد السوري في لبنان وما تبعها من انسحاب الجيش السوري من هناك وصولاً لأحداث عام ٢٠١١ وما حصل من زج لبنان في المعادلة عبر وقوف حزب الله وبعض القوى مع النظام في حين وقفت بعض الجماعات السلفية مع قوى المعارضة وامتدت المواجهات لحدود لبنان فضلاً عن التوترات والمشاحنات التي دائماً ما تحصل في الداخل اللبناني بين المؤيدين والمعارضة[١٤٨].

وقد تمثل التدخل السوري بعد انسحابه من لبنان على التدخل غير المباشر خصوصا بعد انتخاب الرئيس ميشيل سليمان عام ٢٠٠٧ ، فقد اخذ التدخل نمطا جديدا من خلال التواجد بالإنابة عن طريق حزب الله وصلته بسوريا [١٤٩].

ونظراً لأن نتائج الانتخابات البرلمانية في لبنان عام ٢٠٠٩ جاءت مخيبة لتوقعات وامال سوريا وقوى ٨ آذار ، لم ترحب الحكومة السورية بنتائجها واشارت صحيفتها الرسمية ان تحالف ١٤ آذار المدعوم من الغرب والمتهم بشراء الاصوات وتقديم الرشاوي قد مارس بذلك عملية كبيرة في التزوير[١٥٠].

ومن هنا فان سوريا لم تقدم تنازلات الى اللبنانيين بل كانت سياستهم تنطوي على مصالح سوريا المتمثلة بالسيطرة والنفوذ وتثبيتها والحيلولة دون قيام نظام حكم معاد لها أو ذي توجهات سلبية نحوها ، واستمرت هذه الرغبة حتى عام ٢٠١١ عندما شهدت سوريا تدهوراً في اوضاعها الأمنية الداخلية [١٥١] .

أما العراق فقد كان التدخل السوري أسوة بالدول المجاورة فكانت تدرك أهمية التغيير الذي حصل في العراق وتخشى من انتقال التجربة العراقية الى سوريا [١٥٢]، وعلى الرغم من الاختلاف بين شطري حزب البعث السوري والعراقي إلا ان سوريا قامت بعد عام ٢٠٠٣ باحتضان بعض القيادات العراقية كما قام النظام السوري بالمضايقات الدبلوماسية إقليمياً ودولياً ضد مؤسسات وممثليات الدولة العراقية بدعوى عدم شرعيتها في وجود الاحتلال الأمريكي [١٥٣].

وفي الوقت نفسه حاولت سوريا تشجيع المنظمات الارهابية على دخول العراق عبر أراضيها بغية العمل على مقاومة القوات الاجنبية واشاعة الفوضى في العراق الأمر الذي ادى الى عدم استقرار الأوضاع الأمنية [١٥٤].

ومن هنا فان لبنان والعراق تأثرتا على السواء بالتدخل السوري من خلال سياستها المتبعة في الحياة السياسية وزيادة نفوذها في البلدين ، إذ مارست تأثيرها في الانتخابات النيابية ودعم حزب الله في لبنان والتدخل في الشأن العراقي سياسيا ودبلوماسيا وأمنياً من خلال عدم ضبط الحدود .

الخاتمة

نستنتج مما تقدم إن الحياة السياسية في لبنان والعراق كانت متقاربة من حيث عدم الاستقرار الذي بدأ بالاحتلالين الفرنسي والبريطاني ومن ثم انتدابهما وصراع البلدين مع المحتلين للحصول على الاستقلال وظهور الأحزاب السياسية وكثرة الثورات والانتفاضات والأزمات التي شهدها البلدين .

ويتضح إن الواقع الاجتماعي في لبنان والعراق كانت متقاربة من حيث تعدد المكونات وصعوبة إجراء تعداد سكاني لها في البلدين فضلاً عن تعرض تلك المكونات الى حالات العنف والتهجير بسبب عدم الاستقرار التي شهدتها الحياة السياسية في البلدين ، كما كان الواقع الديني والطائفي متقاربُ أيضا بين البلدين إذ أحتوى البلدان على مجموعة من الأديان والمذاهب والطوائف وكانت منغلقة على نفسها وشكلت أحزاب سياسية لتمثلها وإن كانت لبنان قد سبقت العراق في ذلك وكانت سببا في تدهور الأوضاع السياسية بسبب تناحرها وانقسامها على مدار عقود تاريخية أثرت على الساحة السياسية للبلدين .

كما يتبين إن المحاصصة الحزبية والطائفية التي شهدتها لبنان والعراق كانت أحدى افرازات الاحتلال الاجنبي الذي سيطر على البلدين فضلاً عن الدستاتير التي تضمنت المحاصصة الطائفية والتي القت بضلالها على الحياة السياسية وأصابتها بالشلل والتدهور بدأ من توزيع السلطات الرئاسية على أسس طائفية وما أنعكس على المؤسسات الحكومية والقضائية إذ عانى البلدان على السواء من المحسوبية والفساد وانتشار الميليشيات التي أسست على الطائفية .

وكانت الديمقراطيات التي شهدها لبنان والعراق من أبرز النماذج الديمقراطية في العالم إلا أنها لم تطبق بشكلها ومضمونها الحقيقي وشابهها الكثير من الخروقات بسبب عدم وجود الرغبة والوعي والأيمان بها فضلاً عن انعكاس تطبيقها بالشكل الخاطئ على الحياة السياسية للبلدين مما أنتج تلاعبا بالانتخابات وعدم تقبل نتائجها وزيادة الأزمات والتناحر بين القوى السياسية حتى ذهب البلدان الى تطبيق الديمقراطية التوافقية والتي لم تثمر في استقرار البلدين ايضاً .

كما تعرض البلدان للتدخلات الدولية والاقليمية والعربية فقد تعرضتا لتدخل أمريكي من خلال شمولهما بمشروع الشرق الاوسط الكبير وما تبعها من سياسات ، فقد حاولت الولايات المتحدة تطبيق" الفوضى الخلاقة " في البلدين وتدخل بكل الاساليب في إدخال البلدين ضمن هذه الفكرة وإن كان العراق أكثر شمولا وحدة من لبنان فضلاً عن تشجيع منظمات المجتمع المدني وتمويلها والتدخل في تنصيب الحكومات وفق ما تقتضي مصالحها ومشاريعها ، كما تعرضتا الى التدخل الفرنسي من خلال قيام الأخيرة بقيادة بعض القوى السياسية للتأثير في الداخل اللبناني وايجاد التوافق مع الولايات الأمريكية في ديمومة بقائها في احتلال العراق فضلاً عن موافقتها الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع " الشرق الأوسط الكبير.

وكان البلدان عرضةً للتدخلات الايرانية إذ كانت مصالحها في البلدين تركز على مبدأ تصدير الثورة وكانت سياستها متقاربة في البلدين إذا مارست تدخلها من خلال دعم القيادات الشيعية في البلدين بدعوى حماية المذهب وقدمت الاسناد المادي والمعنوي لجميع فصائل المقاومة بغية تحقيق أجنداتها السياسية والمذهبية فضلاً عن قيامها بالتدخل المباشر في الضغط على الدولتين سياسيا والتحكم بمقدراتها ومصادرة قراراتها ما أثر سلباً على الحياة السياسية في لبنان والعراق .

كما تقارب أوجه التدخل التركي في لبنان والعراق وإن كان التدخل في الاخير أكثر اتساعاً بسبب المصالح القومية لتركيا ، فقد مارست تركيا ضغوطها من خلال دعم الأحزاب الاسلامية في البلدين سيما جماعة الاخوان المسلمين في لبنان والحزب الاسلامي فضلاً عن الجبهة التركمانية في العراق ، وتعرضت لبنان والعراق الى التدخلات الإسرائيلية سيما في افتعال الأزمات في البلدين واعلان حرب عام ٢٠٠٦ في لبنان فضلاً عن مشاركتها السرية في احتلال العراق من خلال تقديم الدعم الاستخباري والاسلحة للقوات الأمريكية وممارسة أدوار السلب والنهب وتدمير البنى التحتية .

كما كان التدخل السعودي واضحاً في لبنان والعراق ويعزى الى التنافس مع المد الايراني وتقويض مشروع "الهلال الشيعي " وجاء التدخل في البلدين للحفاظ على مصالحها في المنطقة ، إذ قامت بالتدخل في البلدين من خلال دعم القيادات السنية وحاولت التدخل في لبنان اقتصادياً ، أما العراق فمارست تدخلها ونفوذها من خلال دعم هيئة علماء المسلمين من جهة ودعم القيادات السنية من جهة اخرى . وكذلك الحال بالنسبة لسوريا التي تأثرت كل من لبنان والعراق على السواء جراء سياستها في التدخل في الحياة السياسية للبلدين، إذ مارست تأثيرها في الانتخابات النيابية ودعم حزب الله في لبنان والتدخل في الشأن العراقي أمنياً من خلال عدم ضبط الحدود.

الهوامش والمصادر

---

(١) ستيفن هملسي لونغريغ : سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، ترجمة بيار عقل ، دار الحقيقة للنشر ، (بيروت ، د، ت) ، ص ص ١٤٠ – ١٤٣ .

(٢) الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ ، المادة الرابعة .

(٣) جورج حنا : العقدة اللبنانية ، ط٢ ، دار العلم للملايين ، (بيروت ، ١٩٧٥) ، ص ٢١.

(٤) Muhammad faour , the demography of Lebanon, middle estern studies, vol.٢٧ ,No٤ ,oct,١٩٩١, p٣٣٢.

(٥) رشيد ساعد : الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية ، دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ابن خلدون ، الجزائر ، المجلد ١٠ ، العدد ١ ، نيسان ٢٠١٩ ، ص ١٧٣٧.

(٦) ولد عام ١٨٩٣ من أسرة سنية أرستقراطية ، مارس العمل السياسي وأنتخب مرات عدة كعضو في النواب اللبناني ، وشارك في وضع الميثاق الوطني اللبناني ، اغتيل عام ١٩٥١، عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ، ج١، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص ١٩٩٩. ص ٦٦٨ .

(٧) أنيس صائغ : لبنان الطائفي ، دار الصراع الفكري ، (بيروت ، ١٩٥٥) ، ص ١٥٧.

[٨] نادية فاضل عباس فضلي : التطورات السياسية في لبنان وانعكاسها على الوحدة الوطنية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ، العدد ٤٧، ٢٠١١، ص ٨

[٩] دستور لبنان عام ١٩٢٦ ، المادة الثالثة عشر .

[١٠] للاطلاع على الأحزاب اللبنانية ينظر : فضل شرورو : الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان ١٩٣٠-١٩٨٠ ، ط١ ، دار المسيرة ، (بيروت ١٩٨١) ، ص ٢٤ وما بعدها .

[١١] مزابيه خالد : الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ٢٠١٣، ص٢٩ .

[١٢] رشيد ساعد : المصدر السابق ، ص ١٧٣٧.

[١٣] إحدى الشخصيات السياسية للطائفة الدرزية ومؤسس الحزب التقدمي الاشتراكي ، ولد في قرية المختارة في ١٧كانون الثاني ١٩١٧ ودرس في عنيطورة بلبنان وأكمل دراسته في السوربون بباريس ، مارس الحياة النيابية في عامي ١٩٤٣-١٩٤٧ ، وبرز كقائد للحركة الوطنية اللبنانية ، اغتيل في ١٦ إذار عام ١٩٧٧ . ينظر : Encyclopeia du monde actuele . Les Arbes . Collection dirigee par Charles ,(Paris , ١٩٧٥) .p ١٩٥ .

[١٤] مزابيه خالد : المصدر السابق ، ص ٥٦ .

[١٥] نادية فاضل عباس فضلي : المصدر السابق ، ص ١٠٤

[١٦] المصدر نفسه ، ص ص ١٠٨- ١٠٩

[١٧] ولد عام ١٩٤٧ ودرس الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت ،وعمل في المحاماة ومارس السياسة في لبنان ، وأصبح قائدا للقوات اللبنانية عام ١٩٧٦، أنتخب رئيسا للجمهورية اللبنانية في أيلول عام ١٩٨٢ وتم أغتياله بعد تسلم الرئاسة مباشرة . شادي خليل ابو عيسى : الولايات غير المتحدة اللبنانية ، ط١، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، (بيروت ، ٢٠٠٩) ، ص٨١ .

[١٨] نادية فاضل عباس فضلي : المصدر السابق ، ص ١٠٩

[١٩] البرت م. منتشاشفيلي : العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي ، مديرية مطبعة جامعة بغداد (بغداد ، ١٩٧٩) ، ص ١٦١ .

[٢٠] حنا بطاطو : العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية – الكتاب الأول ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط ١ ، مؤسسة الابحاث العربية ، (بيروت ١٩٩٠) ، ص ص ٤٣-٤٦.

[٢١] للاطلاع على الأحزاب السياسية العراقية ينظر : عادل غفوري خليل : أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦- ١٩٥٤ ، ط١، المكتبة العالمية ، (بغداد ، ١٩٨٤) ، ص ٨٠ وما بعدها .

[٢٢] عبد الرزاق الحسني: تاريخ الأحزاب السياسية في العراق، ط١، مركز الأبجدية ،(بيروت ، ١٩٨٠)،ص١٣٠.

[٢٣] غانم محمد صالح : التطورات السياسية في العراق وآفاق المستقبل ، د.م ، د.ت، ص ٢ .

[٢٤] البرت م. منتشاشفيلي : المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

[٢٥] للمزيد عن ثورة العشرين ينظر : ل. ن . كوتولوف : ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ، ترجمة الدكتور عبد الواحد كرم ، ط١، مطبعة وأوفسيت الديواني ، (بغداد ، ١٩٨٥) ، ص ١٧٥ .

[٢٦] حنا بطاطو : المصدر السابق ، ص ٥٤ .

[٢٧] البرت م. منتشاشفيلي : المصدر السابق ، ص ٥٤ .

[٢٨] نادية فاضل عباس الفضلي : الاحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان – دراسة مقارنة ، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجامعة العراقسة المجلد ١٢ ، العدد ١٢، ٢٠٢١، ص ٤٠ .

[٢٩] المصدر نفسه ، ص ص ٤– ٥ .

[٣٠] المصدر نفسه ، ص ٥ .

[٣١] بيار سالينجر واريك لوران : حرب الخليج الملف السري ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ط١١، ١٩٩٣، ص ص ١٠٥ – ١٣١ ؛

[٣٢] فراس عبد الكريم : القوى السياسية والحزبية العراقية وادارة العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٥٤، ٢٠١٨ ، ص ١٧٢ ؛ غانم محمد صالح : المصدر السابق ، ص ٣ .

[٣٣] ناظم نواف أبراهيم : التطورات السياسية في لبنان دراسة في ضوء ديناميكيات الطائفية السياسية والديمقراطية التوافقية ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٦١ السنة الثانية عشر ، ٢٠٢٠ ، ص ١٨٥ .

[٣٤] ناظم نواف أبراهيم : المصدر السابق ، ص ص ١٩٣– ١٩٤ .

[٣٥] مزابيه خالد : المصدر السابق ، ص ٥٩ .

[٣٦] نادية فاضل عباس فضلي : التطورات السياسية ، ص١١٥ .

[٣٧] مزابيه خالد : المصدر السابق ، ص ٥٩ .

[٣٨] جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات سكان العراق للفترة ٢٠١٥–٢٠٣٠ ، منشور على الموقع www.cosit.gov.iq.

[٣٩] عبد الرزاق الهلالي : تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨– ١٩١٧ ، ط١ ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ١٩٥٩ ، ص ٣٥ .

[٤٠] البرت م. منتشاشفيلي : المصدر السابق ، ص ٢٧.

[٤١] حنا بطاطو : المصدر السابق ، ص ٥٤ .

[٤٢] أحمد فاضل جاسم داود : المصدر السابق ، ص١٤.

[٤٣] المصدر نفسه ، ص١٤.

[٤٤] إحسان محمد الحسن : علم الاجتماع العنف والارهاب – دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي ، ط١، دار وائل للنشر ، عمان ٢٠٠٨، ص ١٩٤ .

[٤٥] السياسة الوطنية لمعالجة النزوح ، وزارة المهجرين والمهاجرين ، العراق ، تموز ٢٠٠٨ ، ص ٤ ، منشور في شبكة المعلومات على الموقع : www.usip.or

[٤٦] جوزيف مغيزل : لبنان والقضية العربية ، ط٢ ، منشورات عويدات ، (بيروت ، ١٩٥٩) ، ص ١٢٧.

[٤٧] رشيد ساعد : المصدر السابق ، ص ١٧٣٧ .

[٤٨] جوزيف مغيزل : المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

[٤٩] أنيس صائغ ، المصدر السابق ، ص ٢٣.

[٥٠] نادية فاضل عباس فضلي : الاحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان ، ص ٩

[٥١] شوكت أشتي :الأحزاب اللبنانية قراءة في التجربة ، ط١، دار الانتشار العربي،(بيروت ، ٢٠٠٤)، ص١٣٦.

[٥٢] عبد الرزاق الهلالي : المصدر السابق ، ص ٣٦ .

[٥٣] حنا بطاطو : المصدر السابق ، ص ٣١ .

[٥٤] سعدي ابراهيم : المصدر السابق ، ص ٤٧.

[٥٥] دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ ، المادة الثالثة .

[٥٦] غانم محمد صالح : المصدر السابق ، ص ٨ .

[٥٧] رشيد ساعد : المصدر السابق ، ص ص ١٧٣٧– ١٧٣٨ .

[٥٨] شوكت أشتي : المصدر السابق ص ١١٥.

[٥٩] أنيس صائغ : المصدر السابق ، ص ص ١٥١–١٥٢

[٦٠] للمزيد عن الأحزاب اللبنانية ينظر : هديل نواف أحمد عبيد العقيدي : تطور الحياة الحزبية في لبنان بعد عام ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٣ ، ص ٨ وما بعدها .

[٦١] رشيد ساعد : المصدر السابق ، ص ١٧٣٨ .

[٦٢] فراس عبد الكريم : المصدر السابق ، ص ١٧١ .

[٦٣] نادية فاضل عباس الفضلي : الاحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان ، ص ٦ .

[٦٤] عدي فالح حسين : النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ دراسة جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاث الشيعة والسنة والاكراد ،مكتبة اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، ، بغداد ٢٠٢٠ ، ص ١٠٢– ١٢٣ .

[٦٥] المصدر نفسه ، ص ص ١٤٤–١٦٦ .

[٦٦] المصدر نفسه ، ص ١٩٢.

[٦٧] المصدر نفسه ، ٢٣٦ .

[٦٨] مزابيه خالد : المصدر السابق ، ص ٥٤

[٦٩] نادية فاضل عباس فضلي : التطورات السياسية ، ص ١١٣ .

[٧٠] مزابيه خالد : المصدر السابق ، ص ٥٦ .

[٧١] رشيد ساعد : المصدر السابق ، ١٧٣٨.

[٧٢] المصدر نفسه ، ١٧٣٨ .

[٧٣] سعدي ابراهيم :عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الدراسات الاقليمية ، المجلد١ ، جامعة الموصل ، العدد ٢ ، ٢٠١٨ ، ص٤٢–٤٤ .

[٧٤] سعدي ابراهيم : المصدر السابق ، ص ٤٦ .

[٧٥] جاسم الحريري : قراءة في التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عام ٢٠١٨ ، دار الجنان للنشر والتوزيع (عمان ، ٢٠٢٠) ، ص ٩٦ .

[٧٦] عامر جلول : بين العراق ولبنان الفساد والطائفية نفسها ، صحيفة اللوار في ٤ كانون الثاني ٢٠٢١ ، منشور على الموقع : www.aliwaa.com.p١

(٧٧) أواب المصري : التشابه والاختلاف بين أزمات العراق ولبنان ، منشور في موقع TRTعربي بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٢١، على الموقع : . p١ . www.trtarabi.com

(٧٨) المصدر نفسه ، ص١.

(٧٩) خميس دهام حميد: العدالة الانتقالية دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب افريقيا والعراق ،دار الجنان للنشر والتوزيع (عمان ، ٢٠١٧) ، ص ٢٣٧.

(٨٠) عامر جلول : المصدر السابق ، ص ١.

(٨١) حازم العقيدي : كيفية صناعة التطرف – التنشئة السياسية ودورها (د. م ، ٢٠١٦) ، ص١٢٥.

(٨٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٥.

(٨٣) نادية فاضل عباس فضلي : الاحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان ، ص ٧ .

(٨٤) ناظم نواف ابراهيم : المصدر السابق ، ص ١٩٣ .

(٨٥) المصدر نفسه ، ص ١٩٤

(٨٦) أكرم السيسي : درس في الديمقراطية اللبنانية ،صحيفة الشروق ، بتاريخ ١٧ اب ٢٠٢٠ منشور على الموقع : p١. www.shorou;news.com

(٨٧) غانم محمد صالح : المصدر السابق ، ص ٧.

(٨٨) نادية فاضل عباس فضلي: المصدر السابق ، ص ٧ .

(٨٩) غانم محمد صالح : المصدر السابق ، ص٧ .

(٩٠) حازم العقيدي : المصدر السابق ، ص ١٢٧ ، غانم محمد صالح : المصدر السابق ، ص ٨ .

(٩١) يسرى مهدي صالح : السعودية خيارات مفتوحة في التعامل مع العراق ، مجلة حمورابي ، العدد التاسع ، السنة الثالثة ، إذار مارس ٢٠١٤ ، ص ٧٩ .

(٩٢) عامر كامل أحمد : الدور الفرنسي في لبنان بعد صدور القرار ١٥٥٩ ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد، العدد ٢٩ ، ص ١٠٣ .

(٩٣) مجهول : العراق ولبنان – مثنى الفوضى الامريكية ، منشور في موقع الخنادق بتاريخ الاربعاء ١٤ تموز ٢٠٢١ ، في شبكة المعلومات الدولية على الموقع : www.alkhanadwq.com.P١

(٩٤) المصدر نفسه ، ص ١ .

(٩٥) فراس عبد الكريم : المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

(٩٦) المصدر نفسه : ص ١٧٢ .

(٩٧) المصدر نفسه : ص ١٧٣

(٩٨) عدي فالح حسين : المصدر السابق ، ص ٣١١ .

(٩٩) المصدر نفسه ، ص ٣١٢ .

(١٠٠) غانم محمد صالح : المصدر السابق ، ص ٨ .

(١٠١) حسين عبد الحسن مويح : أثر العامل الخارجي في أزمة سيادة الدولة الوطنية العراقية ٢٠٠٣– ٢٠٢١ ، مجلة المعهد ، العدد ٨ ، ٢٠٢٢ ، ص ص٨٠ – ٨١ .

(١٠٢) يرجع اصل العلاقة الى القرن الثالث عش ، حين ارسل الملك لويس سنة ١٢٥٠ رسالة من عكا الى امير موارنة لبنان يشكره على الهدايا التي أرسلها الامير الى الملك الفرنسي ، ويعده بان يكون امة القديس مارون قسم

من الامة الفرنسية ، وتطورت العلاقة في معاهدة فرنسا مع السلطان العثماني فيما يتعلق بالامتيازات الاجنبية وحماية الفرنسيين لكاثوليك الدولة العثمانية ودعمت فرنسا هذه العلاقة السياسية مع الموارنة والمتستر بثوب ديني بتعهد العلاقات التجارية والارساليات التبشيرية بين لبنان وفرنسا . ينظر أنيس صايغ : المصدر السابق ، ص ص ١٠٦– ١٠٧ .

(١٠٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٦

(١٠٤) عامر كامل أحمد : المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(١٠٥) المصدر نفسه ، ص ٩٩ .

(١٠٦) المصدر نفسه ، ص ١٠١.

(١٠٧) المصدر نفسه ، ص ص ٩٨–٩٩ .

(١٠٨) المصدر نفسه ، ص ١٠٢.

(١٠٩) المصدر نفسه ، ص ١٠٢

(١١٠) عامر جلول المصدر السابق ، ص ١.

(١١١) سعد عزيز داخل : ايران ودورها في لبنان في فترة الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢ ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد ١٧ ، كانون الاول ٢٠١٤ ، ص ٣٥٦ .

(١١٢) أنيس صائغ : المصدر السابق ، ص ٢١ .

(١١٣) سعد عزيز داخل المصدر السابق ، ص ٣٥٧ .

(١١٤) علي مراد كاظم : عدم أستقرار النظام السياسي في لبنان بعد عام ٢٠٠٥ وأبعادها الداخلية والاقليمية ، مجلة اكليل للدراسات الانسانية ، العدد السابع ، ايلول٢٠٢١ ، ص٥٩٣ .

(١١٥) مزابيه خالد : المصدر السابق ، ص٣٠ .

(١١٦) علي مراد كاظم : المصدر السابق ، ص ٥٩٤ .

(١١٧) حسين عبد الحسن مويح : المصدر السابق ، ص ٨١ .

(١١٨) المصدر نفسه ، ص ٨٥ .

(١١٩) عدي فالح حسين : المصدر السابق ، ص ص ٣١٤– ٣١٥ .

(١٢٠) حسين عبد الحسن مويح : المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(١٢١) أحمد فاضل جاسم داود : المصدر السابق ، ص ١٥ .

(١٢٢) عدي فالح حسين : المصدر السابق ، ص ٣١٥.

(١٢٣) مالك محسن خميس العيساوي : السيادة الوطنية دراسة في تدخل دول الجوار الإقليمي " تركيا انموذجا " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ص ١٧ .

(١٢٤)رامين ولي زادة : نفوذ تركيا المتصاعد في لبنان الخلفيات والعواقب، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، منشور على الموقع : www.bayancenter.org. p١

(١٢٥) تأسست وكالة التعاون والتنسيق التركيا (تيكا) في ٢٤كانون الثاني عام ١٩٩٢ لتنسيق علاقات تركيا المتنوعة مع الدول الموجودة في وسط اسيا ، وكان الهدف منها مساعدة الدول على اعادة تأسيسها وتطوير نفسها وجعلها قريبة من تركيا أكثر من غيرها ، ينظر وكالة التعاون والتنسيق التركية على الموقع : www.ar.m.wikpedia.org

[١٢٦] رامين ولي زادة : المصدر السابق ، ص١ .

[١٢٧] المصدر نفسه ، ص١ .

[١٢٨] المصدر نفسه ، ص ١ .

[١٢٩] عدي فالح حسين : المصدر السابق ، ص ٣١٦ .

[١٣٠] المصدر نفسه ، ص ٣١٦ .

[١٣١] المصدر نفسه : ص ٣١٧.

[١٣٢] مالك محسن خميس العيساوي : المصدر السابق ، ص ١٨ .

[١٣٣] المصدر نفسه ، ص ١٩ .

[١٣٤] نادية فاضل عباس فضلي : التطورات السياسية ، ص ١١٤.

[١٣٥] المصدر نفسه : ص١١٦ .

[١٣٦] هشام عزالدين مجيد : المصدر السابق ، ص ١١٤ .

[١٣٧] المصدر نفسه ، ص ١١٢ .

[١٣٨] المصدر نفسه ، ص ١١٣ .

[١٣٩] المصدر نفسه ، ص ١١٣.

[١٤٠] المصدر نفسه ، ص ١١٥.

[١٤١] علي مراد كاظم : المصدر السابق ، ص ٥٩٥ .

[١٤٢] المصدر نفسه ، ص ٥٩٥ .

[١٤٣] مزابية خالد : المصدر السابق ، ص ٩٠ .

[١٤٤] عدي فالح حسين : المصدر السابق ، ص ٣١٨.

[١٤٥] يسرى مهدي صالح : المصدر السابق ، ص ٧٨ .

[١٤٦] عدي فالح حسين : المصدر السابق ، ص ٣١٨.

[١٤٧] مزابيه خالد : المصدر السابق : ص ٥٦ .

[١٤٨] علي مراد كاظم : المصدر السابق ، ص ٥٩٥ .

[١٤٩] علي حسين ياسين الزبيدي : المصدر السابق ، ص٩٢ .

[١٥٠] المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

[١٥١] المصدر نفسه ، ٩٢ .

[١٥٢] أحمد فاضل جاسم داود : المصدر السابق ، ص ١٤ .

[١٥٣] عدنان فارس : التدخل السوري السافر والرد العراقي الخجول ، موقع الحوار المتمدن في ٢/٥/ ٢٠٠٤،ص١ ٢٠٠٤،ص١ ، منشور في شبكة المعلومات على الموقع : www.m.ahewar.org

[١٥٤] المصدر نفسه ، ص١ .

The Paradigm of political life in Lebanon and Iraq ٢٠٠٣-٢٠١٤ "Historical study"

Assist. Prof. Dr. Bashar Hassan Youssef
Mosul University / College of Basic Education

Abstract

Political life in Lebanon and Iraq witnessed many developments between ٢٠٠٣-٢٠١٤, affecting both countries. These developments were due to the demographic, religious and sectarian reality, as well as, internal challenges that exist in the two states and events , crises and external developments by international and regional intervention. these developments have negatively affected the political life of the two countries, affecting their path and the possibility of their developments and stability. Hence, the importance of the research in studying the similarities between Lebanese and Iraqi realities, and the international developments and interventions witnessed by the two countries through the use of the historical, descriptive and analytical approach.